

التعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

من إعداد

غينادي تاراسوف

غوبيناثان أشامكولانغاري

وحدة التفتيش المشتركة

جنيف ٢٠١٥



الأمم المتحدة

التعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

من إعداد

غينادي تاراسوف

غوبيناثان أشامكولانغاري

وحدة التفتيش المشتركة



الأمم المتحدة، جنيف ٢٠١٥



التعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة

JIU/REP/2015/3

الهدف

يتمثل الهدف من هذا الاستعراض في تقييم أهمية وفعالية (أ) التعاون فيما بين اللجان الإقليمية؛ و(ب) التعاون بين اللجان الإقليمية والكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار آلية التنسيق الإقليمية؛ و(ج) العلاقة بين هيئات إدارة اللجان الإقليمية وصنع القرار بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويستند التقرير إلى المسائل التي أثّرت في التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة وغيرها من الهيئات الرقابية. ونظراً لأن التقرير يركز على مختلف جوانب التعاون فيما بين اللجان الإقليمية، فإن تحليل الأنشطة الإنمائية في العديد من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي يتجاوز نطاق هذه الدراسة.

النتائج والاستنتاجات الرئيسية

يرى المفتشان أن السياقات الإقليمية التي تعمل بداخلها اللجان الإقليمية ساهمت مساهمة ملموسة في تشكيل ولاياتها وأهدافها والسبل التي اتخذتها في تطورها. وتشمل هذه السياقات درجة التماسك الإقليمي، ومستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتطورها والطرق المختلفة التي تؤثر بها العولمة في مختلف المناطق. ونتيجة لذلك، نشأت لدى هذه اللجان مواطن قوة وتركيز متباينة، بما في ذلك مجالات للتباعد والتقارب. ويتجلى ذلك في مجالات البرامج الفرعية المشتركة، التي تنطوي على إمكانية واضحة للتعاون وتبادل المعارف وتعلم البعض من البعض الآخر.

وقد كلفت القرارات الرئيسية الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الإقليمية بعدد من الأدوار ذات الصلة بكل منها. وبينما تعترف الأمم المتحدة بإجراء تغيير جوهري في ركيزتها الإنمائية وكيفية أدائها لوظائفها، يعتقد المفتشان أن اللجان يمكن أن تكون بمثابة جسر يربط بين العمليات على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتحقيقاً لتلك الغاية، سيكون من الضروري للجان الإقليمية أن تكيف آلياتها التشريعية وهيكلها وإجراءاتها وممارساتها وهيكلها الرقابية، وأن تواصل تحسين نوعية تعاونها وفعاليتها.

ويرى المفتشان أن حوافز التعاون موجودة مثلاً من خلال إتاحة الحصول على موارد إضافية عن طريق حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. وقد أتاحت تلك الحوافز فوائد ملموسة منها، مثلاً، تعبئة الموارد، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وإيجاد أوجه التآزر والتأثيرات المضاعفة، وإدماج البعد الإقليمي في المناقشات المتعلقة بالسياسات الإنمائية العالمية. غير أنه يلزم تحسين الآليات القائمة لتحديد فرص التعاون ومتابعتها.

وبالنظر إلى أن للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية دوراً حيوياً يؤديه في ضمان فعالية التعاون، يحدد لهم هذا التقرير أربع توصيات من أجل إجراء تحسينات في المجالات التي لا تكون فيها الآليات القائمة كافية تماماً. وتشمل هذه التوصيات إرساء أسلوب عمل رسمي لاجتماعات الأمناء التنفيذيين (التوصية ١)، ووضع واعتماد اختصاصات محددة لمنسق اللجان الإقليمية (التوصية ٢)، وإبلاء النظر على النحو الواجب لإنشاء منصة إلكترونية مشتركة (التوصية ٣)، وكفالة تعزيز توليهم زمام الأمر في مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك باعتماد اختصاصات محددة ترسي بوضوح مهام المكتب ومسؤولياته وموارده وقابليته للمساءلة (التوصية ٤).

وفيما يتعلق بالتعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، يرى المفتشان أن اللجان تضطلع بدور مهم في الجمع بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل وضع المعايير، وبناء التوافق في الآراء، ومتابعة المبادرات العالمية الرئيسية. وهما ينظران إلى الأدوار التحليلية والمعارية للجان الإقليمية على أنها مواطن قوتها الرئيسية. بيد أن الآراء مختلفة بشأن مدى اتسامها بالطابع التنفيذي واضطلاعها بمشاريع على أرض الواقع. ويرى المفتشان أيضاً أن ثمة افتقاراً إلى الوضوح فيما يتعلق بدور كل من آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو كثيراً ما يؤدي إلى التداخل والمنافسة والازدواجية في الجهود. ويوصي المفتشان بأن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهداف وطرائق آلية التنسيق الإقليمية بغية تعزيز دورها التنسيق وتوضيح أوجه العلاقة بينها وبين الأفرقة الإقليمية (التوصية ٥).

ويخلص المفتشان كذلك إلى أن نائب الأمين العام للأمم المتحدة يمكن أن يضطلع بدور أكبر في تعزيز التعاون والتنسيق في إطار ركيزة التنمية، ويوصيان بأن يقوم نائب الأمين العام بدور الميسر بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة وأن يساعد، عند الاقتضاء، في حل المسائل المتعلقة بينها (التوصية ٦).

وفيما يخص العلاقة بين اللجان الإقليمية وهيئات صنع القرار على الصعيد العالمي، يخلص الاستعراض إلى وجود نقص في مستوى إدراك الدول الأعضاء في المقرر للقيمة المضافة لعمل اللجان الإقليمية. وممارسة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الحالية المتمثلة في عقد حوارات بين الأمناء التنفيذيين والهيئات التشريعية لا تعالج بشكل كامل هذا النقص في الإدراك. ويوصي المفتشان بأن تكلف الهيئتان التشريعتان اللجان الإقليمية بأن تقدم إليهما على أساس سنوي تقارير موضوعية وتحليلية عن الأنشطة التي تقوم بها، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء من تزويد اللجان بالتوجيه والإشراف الضروريين (التوصية ٧).

ويتضمن التقرير أيضاً عدداً من التوصيات غير الملزمة الرامية إلى تشجيع التعاون فيما بين اللجان الإقليمية، وبينها وبين سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة.

وأخيراً، يطرح المفتشان في الملاحظات الختامية عدة اقتراحات ذات طابع أعم، تهدف إلى التشجيع على مزيد من التفكير في السبل الكفيلة بتعزيز التماسك والتآزر على نطاق ركيزة الأمم المتحدة للتنمية.

التوصيات

التوصية ١

ينبغي أن يضع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية وأن يعتمدوا، بحلول عام ٢٠١٦، أسلوب عمل رسمياً يستخدم لإدارة اجتماعاتهم المنتظمة على نحو فعال، بما يشمل إعداد جداول أعمال الاجتماعات، وصياغة الأهداف، ومتابعة ورصد تنفيذ القرارات، وذلك بإسناد المسؤوليات المقابلة لها إلى رؤساء تخطيط البرامج، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

التوصية ٢

ينبغي أن يضع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية وأن يعتمدوا، بحلول عام ٢٠١٦، اختصاصات محددة لمنسق اللجان الإقليمية تفصل ما يضطلع به من أدوار ومسؤوليات، بما في ذلك الفترة الزمنية للولاية وطرائق التنسيق والتشاور وصنع القرار والتمثيل والتسليم من المنسق الحالي إلى من يليه.

التوصية ٣

ينبغي أن يستكشف الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية إمكانية إنشاء منصة إلكترونية مشتركة لإدارة المعارف، وزيادة التبادل المنهجي للدروس المستفادة والممارسات الجيدة، واستخدامها أيضاً أداة للدعوة، من أجل زيادة توضيح وإبراز أنشطتها والترويج لمنتجاتها على الصعيد العالمي.

التوصية ٤

ينبغي أن يعتمد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية، بحلول عام ٢٠١٦، اختصاصات محددة تعرف بوضوح مهام مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك ومسؤولياته وموارده وقابليته للمساءلة، وأن يعدّلوا التوصيفات الوظيفية لمدير المكتب وموظفيه، حسب الاقتضاء.

التوصية ٥

ينبغي أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي التشريعات القائمة المتعلقة بأهداف وطرائق آلية التنسيق الإقليمية، بناء على مدخلات اللجان الإقليمية المدمجة في تقرير للأمين العام، ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بهدف تعزيز الدور التنسيقي الذي تضطلع به الآلية، وتوضيح العلاقة بينها وبين الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

التوصية ٦

ينبغي أن ينظر الأمين العام في أن يطلب إلى نائب الأمين العام القيام بدور الميسر بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمساعدة، عند الاقتضاء، في حل المسائل القائمة بينها.

التوصية ٧

ينبغي أن تدعو الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الإقليمية إلى أن تقدم، على أساس سنوي، تقارير موضوعية وتحليلية عن أنشطتها لمناقشتها في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة، بهدف تمكين الجمعية والمجلس من الاستفادة الكاملة من عمل اللجان وتزويدها بالتوجيه والإشراف على الصعيد العالمي.

المحتويات

الفصل

الصفحة	الفقرات	
iii	موجز تنفيذي
١	١٢-١	أولاً- مقدمة
٥	٢٧-١٣	ثانياً- القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين اللجان الإقليمية
٥	١٨-١٥	ألف - الولايات والأهداف الرئيسية
٨	٢١-١٩	باء - الهيكل التنظيمي
٩	٢٣-٢٢	جيم - الموارد
١٢	٢٥-٢٤	دال - تغطية البرامج الفرعية
١٤	٢٧-٢٦	هاء - النواتج
		ثالثاً- القرارات والولايات الرئيسية الخاصة بالتعاون الأقليمي بين اللجان الإقليمية وغيرها
١٦	٤٥-٢٨	من كيانات منظومة الأمم المتحدة
١٦	٣٣-٢٩	ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
		باء - الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث وأربع سنوات لسياسة الأنشطة
١٨	٣٧-٣٤	التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٢٠	٣٩-٣٨	جيم - الدعم المقدم إلى اللجان الفنية للأمم المتحدة وهيئات خبرائها
٢٠	٤٥-٤٠	دال - خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥
٢٣	٩٨-٤٦	رابعاً- التعاون فيما بين اللجان الإقليمية
٢٣	٦٤-٤٦	ألف - حوافز التعاون وأدواته الرئيسية
٢٨	٦٧-٦٥	باء - مستويات التعاون وأنواعه
٢٩	٩١-٦٨	جيم - آليات التعاون
٣٦	٩٨-٩٢	دال - دور مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك
٣٩	١٤٥-٩٩	خامساً - التعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة
٤٠	١٠٣-١٠٠	ألف - مستوى ونوع التعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة
٤٢	١٠٧-١٠٤	باء - التعاون بشأن المهام المعيارية والتحليلية
٤٣	١١٢-١٠٨	جيم - التعاون بشأن الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري
٤٥	١٢٦-١١٣	دال - آلية التنسيق الإقليمية
٥٠	١٣٢-١٢٧	هاء - التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٥١	١٣٥-١٣٣	واو - دور نائب الأمين العام
٥٢	١٤٠-١٣٦	زاي - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٤	سادساً - العلاقة بين هيئات الإدارة وصنع القرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي ١٤١-١٦٣
٥٤	ألف - هيكل الإدارة العالمية ١٤١-١٤٤
٥٥	باء - هيكل الإدارة الإقليمية ١٤٥
٥٦	جيم - "الانفصام" بين الهياكل والعمليات الإقليمية والعالمية ١٤٦-١٦٣
٦٢	سابعاً - ملاحظات ختامية ١٦٤-١٦٨

المرفقات

٦٤	الأول - الأعضاء والأعضاء المنتسبون في اللجان الإقليمية ١٦٤-١٦٨
٦٨	الثاني - أمثلة مختارة من الولايات/الأدوار التي أسندتها اللجان الفنية وهيئات الخبراء إلى اللجان الإقليمية ١٦٨-١٧١
٧١	الثالث - عدد الموظفين المخصصين للتعاون في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ١٧١-١٧٤
٧٤	الرابع - توصيات بشأن تحسين أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/أفرقة المديرين الإقليميين ١٧٤-١٧٦
٧٦	الخامس - استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المؤسسات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة - JIU/REP/2015/3 ١٧٦-١٧٨

أولاً - مقدمة

١- أجرت وحدة التفتيش المشتركة، في إطار برنامج عملها لعام ٢٠١٤، استعراضاً للتعاون بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. واعتُبر هذا الموضوع ملائماً من حيث التوقيت ومن الأهمية بمكان للمناقشات المستمرة على الصعيدين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بمسائل من قبيل (أ) دور اللجان الإقليمية في التصدي للتحديات العالمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ (ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) تسخير الأصول بشكل أفضل في المناطق وفيما بينها من أجل زيادة الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة.

٢- ولقي هذا الموضوع تقديراً عالياً من اثنتين من اللجان الإقليمية، هما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي استجابت لطلب وحدة التفتيش المشتركة أن تفيد المنظمات المشاركة بما يهملها من المواضيع المحتملة تناولها لعام ٢٠١٤. وكذلك أولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة تقديراً عالياً للموضوع.

الهدف

٣- يتمثل الهدف من هذا الاستعراض في تقييم أهمية وفعالية (أ) التعاون بين اللجان الإقليمية؛ (ب) التعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار آلية التنسيق الإقليمية؛ (ج) العلاقة بين هيئات إدارة اللجان الإقليمية وصنع القرار فيها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

النطاق

٤- لأغراض هذا الاستعراض، يُعرّف "التعاون" بأنه أي جهد مشترك أو عملية مشتركة. ويمكن أن يشمل كلاً من جهود التنسيق و/أو الجهود التعاونية. ويمكن أن يؤدي إلى نواتج مشتركة، كالبرامج أو المشاريع أو الأنشطة أو المنشورات أو أي أنشطة مشتركة أخرى، على سبيل المثال، كعمليات التبادل المنتظم للمعلومات بين اللجان الإقليمية التي لا تؤدي بالضرورة إلى نواتج مشتركة. ويمكن أيضاً أن يكون التعاون ثنائياً أو متعدد الأطراف أو إقليمياً أو إقليمياً أو دون إقليمي، وعلى الصعيد القطري. ولا يُشترط أن يحدث بالتزامن بين جميع الجهات الفاعلة المعنية.

٥- ويعتمد الاستعراض على المسائل المثارة في التقارير الأخيرة لوحدة التفتيش المشتركة وهيئات الرقابة الأخرى، وعلى الدراسات التي أجريت عن اللجان الإقليمية. ويشار في التقرير، حيثما كان ذلك مناسباً، إلى النتائج والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة بالتعاون فيما بين اللجان الإقليمية المستمدة من هذه الوثائق. ويقتصر الاستعراض على دراسة مدى تيسير التعاون بين هذه اللجان لتحقيق أهدافها، وليس مدى تحقيق الأهداف نفسها. فهو لا يشكل تقييماً

لكيفية وفاء اللجان الإقليمية بولاياتها وأهداف برامجها، الأمر الذي يتم عادة من خلال الاستعراضات التي تضطلع بها وحدة التفتيش المشتركة في مجال التنظيم والإدارة وعمليات التقييم المتعمق التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية^(١).

٦- ويستخدم هذا الاستعراض بيانات مستمدة من الميزانية الحالية لفترة السنتين (٢٠١٤-٢٠١٥)، وحيثما يعتبر ذلك مهماً لتحديد السياق، بيانات قديمة من ميزانيات فترة الثمانينات فما بعدها. والبيانات المتعلقة بالنواتج ومبادرات التعاون التي اتخذتها اللجان الإقليمية مستمدة من آخر فترة سنتين منتهية (٢٠١٢-٢٠١٣). أما القرارات واللوائح المؤسسة والتاريخية التي تشير إلى التقدم المحرز في الولايات ذات الصلة المسندة إلى اللجان الإقليمية فيشار إليها عند الاقتضاء. وللتأكد من صحة التحليل لاجتماعات الأمناء التنفيذيين ورؤساء تخطيط البرامج في اللجان الإقليمية، يستعين الاستعراض بالمحاضر الموجزة للاجتماعات التي عقدت خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠١٠-٢٠١٤).

المنهجية

٧- وفقاً للمعايير والمبادئ التوجيهية الداخلية لوحدة التفتيش المشتركة وإجراءات عملها الداخلية، اشتملت المنهجية المتبعة في إعداد هذا التقرير على ما يلي:

(أ) تحليل للوثائق الرئيسية، مثل الولايات الواردة في مختلف قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والدراسات السابقة للوحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية و/أو اللجان الإقليمية بشأن قضايا التعاون؛ والتقارير السنوية؛ والميزانيات البرنامجية والأطر الاستراتيجية؛ وبرامج العمل؛ ومحاضر الاجتماعات؛ واستراتيجيات الشراكة؛ والمبادئ التوجيهية للتعاون؛ والمنشورات والمشاريع المشتركة؛ وتقارير الأداء؛ والتقييمات الذاتية؛

(ب) توجيه استبيانات مفصلة إلى اللجان الإقليمية الخمس ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك^(٢) بشأن نوع ومستوى التعاون المضطلع به والموارد المخصصة، والشركاء الرئيسيين،

(١) تشمل هذه العمليات تقييم برامج لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (IED-14-004) وتقييم برامج لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ (IED-14-008)، وتقييم برامج لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (IED-14-002)، واستعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (JIU/NOTE/2013/2)، وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرامج والتنظيم الإداري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (A/61/61). ومن التقارير أو المذكرات الأخرى ذات الصلة لوحدة التفتيش المشتركة، JIU/NOTE/2002/2، و JIU/REP/94/6، و JIU/REP/89/1، و JIU/REP/87/2، و JIU/REP/82/1، و JIU/REP/80/13، و JIU/REP/75/2، و JIU/REP/74/5، و JIU/REP/73/1، و JIU/REP/70/3، و JIU/REP/69/6، و JIU/REP/2009/9.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن رد مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك على استبيان وحدة التفتيش المشتركة ورد بعد الموعد النهائي المحدد بستة أشهر تقريباً، بعد توجيه عدة رسائل تذكيرية إلى المكتب، وأثر بالتالي تأثيراً سلبياً على صدور الاستعراض في موعده.

وآليات التعاون، والنتائج المحققة، والتحديات الماثلة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودور المكتب، ومجالات أخرى؛

(ج) إجراء أكثر من ١٠٠ مقابلة على أساس الردود على الاستبيانات مع الأمناء التنفيذيين الخمسة، ونواب الأمناء التنفيذيين، ورؤساء تخطيط البرامج (والمهام الإدارية الأخرى)، وموظفي اللجان الإقليمية، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. واجتمع الفريق أيضاً مع إدارة و/أو موظفين من المكتب التنفيذي للأمين العام؛ والمكاتب الإدارية ومكاتب الرقابة الأخرى داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والصناديق والبرامج ذات الصلة، وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك المدير المساعد ومدير الفريق الإقليمي لأفريقيا التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والوكالات المتخصصة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية)؛ ومكاتب الكيانات من خارج الأمم المتحدة التي توجد مقارها في نفس مواقع بعض اللجان الإقليمية (المنظمة الدولية للهجرة، ومصرف التنمية الآسيوي، وجامعة الدول العربية). وكذلك أجرى الفريق مقابلات مع ممثلين للدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(د) الاضطلاع ببعثات إلى المقار الأربعة للجان الإقليمية ومقر الأمم المتحدة، بما في ذلك أديس أبابا (من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤) وبانكوك (من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، ونيويورك (من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤)، وبيروت (من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، وسانتياغو (٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ كما عقدت اجتماعات مع ممثلي اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف.

٨- كانت التقييمات السابقة للتعاون فيما بين اللجان الإقليمية قليلة وضيقة النطاق، لا تعطي صورة شاملة لما يحقق الغرض وما لا يصلح. وللتخفيف من حدة ذلك جرت، في هذا الاستعراض، مضاهاة البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك الاستبيانات والمقابلات، لتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها. ومن الأمور التي حُدّت من اكتمال هذا الاستعراض أن اللجان الإقليمية لم تبلغ بانتظام عن البيانات التي جمعت من خلال الاستبيانات عن مبادرات التعاون خلال فترة السنتين الأخيرة (٢٠١٢-٢٠١٣). وكانت بعض اللجان أكثر تفصيلاً في ردودها من غيرها.

٩- ومن الأمور الأخرى ذات الطابع الأعم التي حدثت من اكتمال الاستعراض، أن بعض الشواغل التي أثّرت في سياق هذا التقرير، مثل غياب الفهم المشترك فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة للأدوار والولايات ولمعنى امتلاك اللجان الإقليمية "صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات" لم يتسَنّ تناولها من خلال الاستعراض، فهي تقتضي بدلاً من ذلك إجراء تقييم

أوسع نطاقاً لمنظومة الأمم المتحدة ولأدوار وولايات الكيانات المكونة لها. ونظراً لأن هذا التقرير يركز على مختلف جوانب التعاون فيما بين اللجان الإقليمية، فإن تحليل الأنشطة الإنمائية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الكثيرة على الصعيد الإقليمي يتجاوز نطاق هذه الدراسة.

١٠- وعملاً بالفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة^(٣)، أعدت الصيغة النهائية لهذا التقرير بعد التشاور مع مفتشي الوحدة ليتسنى وضع ما تضمنه التقرير من توصيات على محك الحكمة الجماعية لوحدة التفتيش المشتركة. وقد أرسل مشروع التقرير إلى اللجان الإقليمية، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى للتحقق من المعلومات الوقائية والتعليقات الموضوعية التي أبدت بشأن النتائج والاستنتاجات والتوصيات. وأخذت تعليقاتها بعين الاعتبار، حسب الاقتضاء، في وضع الصيغة النهائية للتقرير.

التوصيات والمتابعة

١١- يتضمن التقرير ٧ توصيات: أربع منها موجهة إلى الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية؛ واثنان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منهما واحدة موجهة أيضاً إلى الجمعية العامة؛ وواحدة موجهة إلى الأمين العام. وتيسيراً لتناول التقرير، وتنفيذ ورصد ما ورد به من توصيات، يتضمن المرفق الخامس جدولاً يبين ما إذا كان التقرير مقدماً إلى الهيئات الإدارية والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المستعرضة من أجل اتخاذ إجراء أو للعلم.

١٢- ويودّ المفتشان أن يعربا عن تقديرهما لكل من ساعدهما في إعداد هذا التقرير، وبصفة خاصة لأولئك الذين شاركوا في المقابلات وقدموا عن طيب خاطر ما لديهم من معارف وخبرات.

(٣) انظر www.unjiu.org/en/corporate-information/Pages/Statute.aspx.

ثانياً - القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين اللجان الإقليمية

١٣- تمثل اللجان الإقليمية الخمس الذراعين الاقتصادي والاجتماعي للأمانة العامة للأمم المتحدة كل في منطقتها. وهذه اللجان هي:

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا).

١٤- وترد في الجدول ١ أدناه معلومات عن سنة إنشاء كل لجنة وعدد البلدان الأعضاء والأعضاء المنتسبين^(٤) فيها.

الجدول ١

سنة إنشاء اللجان الإقليمية وأعضاؤها^(٥)

اللجنة الإقليمية	سنة الإنشاء	عدد البلدان الأعضاء	عدد الأعضاء المنتسبين
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٩٥٨	٥٤	-
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٩٤٧	٥٦	-
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٤٨	٤٤	١٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٩٤٧	٥٣	٩
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)	١٩٧٣	١٧	-

المصدر: المواقع الشبكية للجان الإقليمية للأمم المتحدة.

ألف - الولايات والأهداف الرئيسية

١٥- تتضمن الورقة التكميلية لهذا التقرير^(٦) سرداً لتطور ولايات وأهداف اللجان الإقليمية منذ إنشائها، وتقدم الخلفية اللازمة للمناقشة المتعلقة بالقواسم المشتركة وأوجه الاختلاف فيما بينها. ومن حيث الأهداف والبرامج، تهدف اللجان الإقليمية الخمس جميعاً إلى تحقيق ما يلي:

(٤) ليس الأعضاء المنتسبون أعضاء مستقلين في الأمم المتحدة.

(٥) يمكن الاطلاع في المرفق الأول على أعضاء كل لجنة من اللجان الإقليمية.

(٦) JIU/REP/2015/3 _ الورقة _ التكميلية.

(أ) تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) تعزيز التنفيذ الإقليمي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

(ج) دعم التنمية المستدامة بالمساهمة في سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين بلدانها الأعضاء ومناطقها دون الإقليمية^(٧).

١٦- وتقوم اللجان الإقليمية الخمس بتقييم الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الجارية وتصدر التوقعات بالنسبة لمناطقها، وتستعرض السياسات، وتقدم معلومات تفصيلية عن النتائج المحتملة. وباستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تتولى أيضاً نشر دراسات استقصائية سنوية لاقتصادات مناطقها تقارن فيها البيانات الخاصة بكل بلد من البلدان الأعضاء وتحللها^(٨).

١٧- كان الأساس المنطقي لإنشاء اللجان الإقليمية يتمثل في معالجة الأولويات والاحتياجات الخاصة بالبلدان الأعضاء على الصعيد الإقليمي. وقد شكلت السياقات الإقليمية التي تعمل فيها اللجان ولاياتها وأهدافها إلى حد كبير. وبالتالي، ترى كل لجنة من اللجان الإقليمية أن مواضع تركيزها ومواطن قوتها الخاصة مختلفة عنها في اللجان الأخرى:

(أ) فقد كوّنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علاقة عمل وثيقة مع الاتحاد الأفريقي عقب إنشائه في عام ٢٠٠٠، وتنظر إليها الدول الأعضاء باعتبارها الجهاز التقني للاتحاد الأفريقي، المكمل لقدرات أمانة مفوضية الاتحاد^(٩). ومن المعترف به أنها بوصفها المنبر الرئيسي لبناء توافق في الآراء على نطاق القارة. وتجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منذ عام ٢٠١٢، مشاورات مكثفة لإعادة تقييم أنشطتها من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة لدولها الأعضاء وطلباتها. وقد أدى هذا إلى إجراء استعراض داخلي شامل بشأن الطريقة التي ينبغي أن تعيد بها تنظيم نفسها، وتعديل برنامج عملها، واتخاذ موقعها الاستراتيجي بوصفها "المجمع الفكري" الذي يُرجع إليه فيما يتعلق بقضايا السياسات الإنمائية الأفريقية؛

(ب) ويُعترف باللجنة الاقتصادية لأوروبا على نطاق واسع بوصفها منبراً متعدد الأطراف للحوار بشأن السياسات والتفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية، ووضع الأنظمة والقواعد، وتبادل وتطبيق الممارسات الجيدة بين البلدان، والمسائل العابرة للحدود والبلدان،

(٧) انظر www.regionalcommissions.org/?page_id=20.

(٨) Yves Berthelot, "Regional and Global UN Entities: A Constructive Exchange of Ideas" [إيف برتيلو، "كيانات الأمم المتحدة الإقليمية والعالمية: تبادل بناء للآراء"]، Forum for Development Studies, No. 1-2005, June 2005.

(٩) ثمة دمج للهيكل الإداري بين الاثنين، ويؤثر الاتحاد الأفريقي تأثيراً مباشراً على أولويات اللجنة وبرنامج عملها. وقد عزز الاشتراك في الموقع في نفس المدينة (أديس أبابا) علاقة العمل الوثيقة بين الكيانات. ويتمثل الهدف العام للجنة في مساعدة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة، وإنجاز ذلك بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي من خلال شراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأفادت التقارير بأن اللجنة كانت مفيدة في الآونة الأخيرة في دعم وضع خطة أفريقيا الإنمائية حتى عام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي المشترك للمفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

والتعاون التقني للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية^(١٠). وتعتبر الدول الأعضاء في اللجنة عمل اللجنة بشأن الطرق المائية الداخلية، وتيسير التجارة، والأمن الغذائي، والنقل الداخلي ومعايير السلامة على الطرق بالغ الأهمية والفائدة^(١١)؛

(ج) وقد حافظت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ولايتها الأصلية التي تجعل منها "مجمعاً فكرياً"^(١٢). فنهجها المتكامل والمتعدد التخصصات إزاء التنمية يحظى بتقدير الجهات المعنية ويساعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التحول عن وضع سياسات ذات "نهج واحد يناسب الجميع". ومن المعروف عنها النظر إلى التحديات الإنمائية من منظور أمريكا اللاتينية وتعزيز التحليل الاقتصادي المحلي والوصفات المحلية للسياسات العامة، مما يضيف إلى مصداقية الأمم المتحدة في نظر البلدان النامية^(١٣)؛

(د) ويُعترف باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها منبراً للحوار الدولي الشامل، والعمل في مجال السياسات وبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والعمل في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة^(١٤). وهي كذلك تعزز المبادرات في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة، والترابط التجاري، والتنمية الاجتماعية، والمسائل البيئية، والمسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والقدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية؛

(هـ) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا معروفة بنهجها المتكامل والمتعدد التخصصات في التصدي لتحديات العولمة والتنمية على الصعيد الإقليمي. ويتجسم هذا إلى تقديم الدعم التقني المتخصص لجامعة الدول العربية في مجالات كثيرة، منها إقامة اتحاد جمركي عربي، وصياغة المواقف الإقليمية والاستراتيجيات الإنمائية في قضايا - تتسم بالحساسية في بعض الأحوال - من قبيل الاعتبارات الجنسانية والبيئة والفقر والبطالة والظلم والسكان والأمن الغذائي، والمياه، والتنوع الصناعي. وللجنة أيضاً ولاية محددة تتعلق بمعالجة المسائل المرتبطة بالنزاعات.

(١٠) انظر www.uncece.org/oes/nutshell/mandate_role.html.

(١١) هناك اثنان من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية مفتوحتان للانضمام العالمي وقد أصبح عدد من الصكوك القانونية الإقليمية المتعلقة بالنقل منافع عامة عالمية. فاعتمد على الصعيد العالمي، مثلاً، الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية الذي وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما اعتمدت بعض البلدان من خارج المنطقة اتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية. أما بروتوكول اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بالفلزات الثقيلة فيمثل النقطة المرجعية في الجهود التحضيرية العالمية الرامية إلى الحد من هذا التلوث.

(١٢) انظر تنظيم أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ST/SGB/2000/5.

(١٣) انظر Gert Rosenthal, "ECLAC: A Commitment to a Latin American Way toward Development", *Unity and Diversity in Development Ideas: Perspectives from the UN Regional Commissions*, (Bloomington: Indiana University Press, 2004) [غيرت روزنتال، "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية: الالتزام بطريقة أمريكا اللاتينية نحو التنمية"، *الوحدة والتنوع في الأفكار التنموية: منظورات من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة*].

(١٤) انظر التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تموز/يوليه ٢٠١٤، مكتب خدمات الرقابة الداخلية IED-14-8، الصفحة ١١.

١٨- وينتج التباين في تركيز اللجان الإقليمية، على النحو المبين في الورقة التكميلية لهذا التقرير، عن تطور أولويات دولها الأعضاء. وتعمل اللجان الإقليمية على تكييف أنشطتها بناءً على ذلك لضمان أن تظل وثيقة الصلة باحتياجات منطقة كل منها.

باء- الهيكل التنظيمي

١٩- واللجان الإقليمية، من الناحية الإدارية، تشكل جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويرأس كلاً منها أمين تنفيذي، برتبة وكيل الأمين العام، ويدعمه نائبان للأمين التنفيذي من الرتبة مد-٢^(١٥) (باستثناء الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي ليس لها سوى نائب واحد)، ومكتب الأمين التنفيذي، وفي العادة، شعبتان لتخطيط البرامج والإدارة. ويختلف عدد الشعب التقنية/الموضوعية/من لجنة إلى أخرى: فتوجد ١٤ شعبة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسعة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وثمانية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وسبعة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا^(١٦). علاوة على ذلك، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مكاتب فرعية مستقلة يرأسها مديرون برتبة مد-١ وموظف واحد برتبة ف-٥ للمكاتب القطرية. وتوجد خمسة مكاتب دون إقليمية^(١٧) للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فلها مكتبان دون إقليميين، وأربعة مكاتب قطرية، ومكتب اتصال واحد^(١٨)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لها أربعة مكاتب دون إقليمية^(١٩).

(١٥) كان الأمين التنفيذي في كل لجنة من اللجان الإقليمية، حتى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، يدعمه نائب واحد للأمين التنفيذي من الرتبة مد-٢. واعتمدت وظيفة إضافية من الرتبة مد-٢، في حدود الموارد المتاحة، لكل لجنة من اللجان الإقليمية، فيما عدا اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/68/6 (Sect. 18) بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، و A/68/6 (Sect. 21) بالنسبة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، و A/68/6 (Sect. 19) بالنسبة للجنة الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، و A/68/6 (Sect. 22) بالنسبة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، و A/68/6 (Sect. 20) بالنسبة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

(١٦) يوجد لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ثمانية برامج فرعية تغطي عمل الشعب الفنية السبع، و ٤ مكاتب دون إقليمية وخمس مؤسسات إقليمية.

(١٧) في وسط أفريقيا والشرق الأفريقي وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا.

(١٨) المقر دون الإقليمي في أمريكا الوسطى، والمقر دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي، والمكتب القطري في الأرجنتين، والمكتب القطري في البرازيل، والمكتب القطري في أوروغواي، والمكتب القطري في كولومبيا، ومكتب الاتصال في واشنطن العاصمة.

(١٩) في شرق وشمال شرق آسيا، وشمال آسيا وآسيا الوسطى، ومنطقة المحيط الهادئ، وجنوب وجنوب غرب آسيا.

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

٢٠- اللجان الإقليمية يمثلها في نيويورك مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك^(٢٠). وقد أنشئ المكتب في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ على أساس القرارات المتخذة في عام ١٩٧٩ في اجتماع الأمناء التنفيذيين والدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1979/76)، في أعقاب تقديم الأمين العام الميزانية البرنامجية المقترحة إلى الجمعية العامة. وقد أريد به أن "يكون بمثابة جهة تنسيق في نيويورك للاتصال بين اللجان الإقليمية ووحدات المقر ... وإبقاء الأمناء التنفيذيين على علم بجميع الأنشطة التي تجري في المقر وتهم اللجان، والعكس"^(٢١). وحُدِّدَت أهداف المكتب في عام ١٩٨١ في ST/SGB/183^(٢٢) وجرى تحديثها في عام ١٩٨٤ في ST/SGB/205^(٢٣).

٢١- وميزانية مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك وإطاره الاستراتيجي مدرجان في باب منفصل من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وجرى تغيير الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء للمكتب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لكي يتجلى فيها عمله في مجال تعزيز وحفز المساهمات في التعاون الأقاليمي وأوجه التآزر فيما بين اللجان الإقليمية من خلال: (أ) المبادرات وورقات السياسات والمواقف المشتركة المقدمة والتي تتلقى دعماً من المكتب؛ و(ب) العمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات لأغراض مقترحات مشاريع حساب التنمية وبوصفه عضواً في اللجنة التوجيهية لحساب التنمية^(٢٤).

جيم- الموارد

٢٢- تتفاوت الموارد بين اللجان الإقليمية تفاوتاً كبيراً. ويقارن الجدول ٢ بين مجموع الموارد المخصصة من الميزانية العادية والخارجة عن الميزانية للجان الإقليمية ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يوجد أكبر تخصيص للموارد المالية لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تليها اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية

(٢٠) تم تغيير اسم المكتب في شباط/فبراير ١٩٨٩ من مكتب اتصال اللجان الإقليمية بحيث يعكس طابع العمل الفني الذي يضطلع به المكتب والذي لا يقتصر على الاتصال (انظر JIU/REP/2007/10).

(٢١) انظر الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (A/36/6 (Vol. I)، الفقرات ١١-١٥).

(٢٢) كان من بين الأهداف ما يلي: تزويد الدول الأعضاء في نيويورك بالمعلومات المتعلقة باللجان الإقليمية؛ ومساعدة الأمناء التنفيذيين في المسائل المتعلقة بالخدمات الإدارية؛ وتمثيل الأمناء التنفيذيين في الاجتماعات الحكومية الدولية والمشاركة بين الأمانات؛ وتقديم الخدمات الفنية لاجتماعات الأمناء التنفيذيين؛ والاحتفاظ بخدمة مرجعية للوثائق ومجموعة تضم كافة التقارير التقنية والموضوعية الصادرة عن اللجان وتوزيع تلك الوثائق؛ وأداء المهام الأخرى اللازمة من أجل تعزيز التعاون الفعال مع المقر.

(٢٣) حددت نشرة عام ١٩٨٤ ST/SGB/205 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف بوجه خاص للمتابعة بشأن المسائل التي تهم اللجان الإقليمية. كما كلفت المكتب بتقديم خدمات لتيسير التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية في تخطيط البرامج وتنفيذها، وفي المسائل ذات الاهتمام المشترك لدى اللجان الإقليمية.

(٢٤) انظر www.regionalcommissions.org/about-the-rs.

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وكذلك حظيت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأعلى متوسط للنمو في الموارد المالية على مدى فترات السنوات الثلاث الماضية (٢٠١٥-٢٠١٠)؛ وكان أدنى معدل للنمو في الموارد المالية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الجدول ٢

مقارنة بين الموارد المالية (من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) في اللجان الإقليمية

الموارد المالية لفترة السنتين بملايين الدولارات (النسبة المئوية للتغير من العمود السابق)					اللجنة الإقليمية
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٩٨٥-١٩٨٤	
٢٣٠	١٧٠	١٩٣	١١٩	٤٩	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
(٣٦)	(١٢-)	(٦١)	(١٤١)		
٩٩	٩٢	٩٣	٦٣	٢٥	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
(٧)	(١-)	(٤٩)	(١٤٧)		
١٥٣	١٤٥	١٣٣	٩٨	٥٧	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(٦)	(٩)	(٣٦)	(٧٤)		
١٦١	١٣٦	١٢٩	٨٤	٤٢	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
(١٨)	(٦)	(٥٤)	(١٠٠)		
٨٢	٧٣	٨٠	٥٥	٣٠	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(١٢)	(٨-)	(٤٤)	(٨٥)		
٢,٠	١,٩	١,٩٣	١,٤	٠,٦	مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك
(٤)	(٢-)	(٣٦)	(١٣٧)		
٧٢٧	٦١٨	٦٣٠	٤٢٠	٢٠٤	المجموع (مقرباً إلى أقرب رقم صحيح)
(١٨)	(٢-)	(٥٠)	(١٠٦)		

المصادر: الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين ١٩٨٥-١٩٨٤ و ٢٠٠٥-٢٠٠٤ و ٢٠١١-٢٠١٠ و ٢٠١٢-٢٠١٣؛ و ٢٠١٥-٢٠١٤ لكل من اللجان الإقليمية الخمس.

٢٣- أما بالنسبة لعدد الوظائف، كما هو مبين في الجدول ٣، فرغم أنه زاد زيادة طفيفة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة بين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥، فقد حدث انخفاض عام في عدد الوظائف في جميع اللجان الإقليمية في الفترة بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠١٥. وهذا يتماشى مع بقية الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي واجهت تخفيضات في الميزانية العادية خلال هذه الفترة. وأما مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك فكان متوسط النمو في موارده المالية على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية (٢٠١٠-٢٠١٥) حوالي ٣ في المائة. وبقي عدد الوظائف في المكتب ثابتاً منذ إنشائه وتمثل تكاليف الموظفين الجزء الأكبر من ميزانيته (أكثر من ٩٤ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥).

الجدول ٣

مقارنة بين عدد الوظائف (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) في اللجان الإقليمية

عدد الوظائف لفترة السنتين (النسبة المئوية للتغير من العمود السابق)					اللجنة الإقليمية
٢٠١٥-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٩٨٥-١٩٨٤	
٧٦٧	٦٦٧	٦٢٥	٦٤٥	٧٨٠	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
(١٥)	(٧)	(٣-)	(١٧-)		
٢٢٢	٢١٤	٢٢٦	٢١٠	٢٣٥	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
(٤)	(٥-)	(٨)	(١١-)		
٥١٥	٥٢٦	٥٣٤	٥٣٨	٧٤١	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(٢-)	(١-)	(١-)	(٢٧-)		
٥١٩	٥٣٩	٥٣٢	٥٤٨	٨٦١	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
(٤-)	(١)	(٣-)	(٣٦-)		
٢٥١	٢٦٠	٢٦١	٢٩١	٣٤٤	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(٣-)	(صفر)	(١٠-)	(١٥-)		
٦	٦	٦	٦	٦	مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك
(صفر)	(صفر)	(صفر)	(صفر)		
٢ ٢٨٠	٢ ٢١٢	٢ ١٨٤	٢ ٢٣٨	٢ ٩٦٧	المجموع
(٣)	(١)	(٢-)	(٢٥-)		

المصادر: الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥ لكل من اللجان الإقليمية الخمس.

دال - تغطية البرامج الفرعية

٢٤ - يبين الجدول ٤ المجالات الرئيسية للتغطية بالبرامج الفرعية، على النحو الوارد في الميزانيات البرنامجية المقترحة للجان الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وهو يدل على وجود أرضية مشتركة واسعة النطاق في المجالات التي تغطيها اللجان الإقليمية. فجميعها تعالج قضايا البيئة والموارد الطبيعية والطاقة المستدامة، والإحصاءات، والتكامل الإقليمي والتجارة، والعلم والتكنولوجيا، والقضايا الجنسانية، والسكان والمساكن، وتضطلع كلها ببناء القدرات إلى حد ما. وكذلك يعالج أغلبها سياسات الاقتصاد الكلي وقضايا التنمية الاجتماعية والمساواة. والمجالات الرئيسية للبرامج الفرعية الخاصة بلجنة بعينها قليلة، منها على سبيل المثال، تخفيف حدة النزاعات والتنمية بالنسبة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الجدول ٤

نطاق تغطية البرامج الفرعية للجان الإقليمية^(٢٥)

المجالات التي تغطيها البرامج الفرعية المشمولة (على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة)	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
البيئة والموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة	●	●	●	●	●
الإحصاءات	●	●	●	●	●
تنمية القدرات	●	●	●	●	●
التكامل الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي	●	●	●	●	●
سياسات الاقتصاد الكلي	●		●	●	●
العلم والتكنولوجيا	●	●	●	●	●
التنمية الاجتماعية/المساواة	●		●	●	●
القضايا الجنسانية	●	●	●	●	●
النقل	●	●	●	●	●
السكان والمساكن	●	●	●	●	●
تخطيط وإدارة التنمية	●		●	●	●
تمويل التنمية	●		●	●	●
الزراعة والحراجة والأخشاب		●		●	
تخفيف حدة الصراعات والتنمية					●
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية	●	●	●	●	

المصدر: الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لكل من اللجان الإقليمية الخمس.

(٢٥) استمدت مجالات التغطية بالبرامج الفرعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لكل من اللجان الإقليمية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. واستناداً إلى المعلومات الواردة من اللجان الإقليمية والاستعراض المكتبي، أشير أيضاً إلى مجالات برنامجية فرعية معينة على أن اللجان الإقليمية تغطيها، رغم أنه غير معبر عنها صراحة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٢٥- وكما يتبين من الجدول ٥، تتفاوت الموارد المالية التي تركزها كل من اللجان الإقليمية لهذه المجالات البرنامجية الفرعية، بما يشير إلى أهميتها النسبية لكل لجنة. فبينما ينصبّ التركيز الرئيسي للجنة الاقتصادية لأوروبا على النقل، فهي تركز موارد كبيرة للبيئة والطاقة المستدامة، والتجارة والإحصاءات. وتخصص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا نسبة كبيرة نسبياً من مواردهما للبيئة والموارد الطبيعية والطاقة المستدامة (٢٨ و ١٩ في المائة، على التوالي). أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فلديهما ميزانية كبيرة نسبياً مخصصة، على التوالي، للعلم والتكنولوجيا (١٦ في المائة)، والتكامل الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي (١٩ في المائة). وتخصص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نسبة ١٧ في المائة من ميزانيتها للمسائل ذات الصلة بالنزاعات. وتخصص نسبة كبيرة من الموارد المالية للمكاتب دون الإقليمية في المناطق التي توجد بها، أي، في حالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٩ في المائة) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢١ في المائة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٥ في المائة).

الجدول ٥

توزيع (كنسبة مئوية من مجموع المبالغ المخصصة لبرنامج العمل) الموارد المالية (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) على المجالات الرئيسية للبرامج الفرعية لدى اللجان الإقليمية^(٢٦)

النسبة المئوية من مجموع الموارد المالية لبرنامج العمل لفترة السنتين المخصصة لمجالات البرامج الفرعية التالية	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
البيئة والموارد الطبيعية، والطاقة المستدامة	١٩,٢	٤٥	١٤,٣	١٤,٧	٢٨
الإحصاءات	١٢	١٢	٨	١٢,٥	٩
التكامل الاقتصادي والتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي	٩,٢	١٧	١٩,٤	١٢,٩	١٧
سياسات الاقتصاد الكلي	١٢	-	١١,٣	١١,٨	-
العلم والتكنولوجيا	-	-	-	١٥,٧	١٠
التنمية الاجتماعية/المساواة	٥	-	٧	٩,٨	١٣
القضايا الجنسانية	٥	-	٣,٣	-	٦

(٢٦) هذه المؤشرات تقريبية لأن المجالات البرنامجية الفرعية غير محددة بالقدر نفسه في جميع اللجان الإقليمية. وفي بعض الحالات، لم يُشر في الميزانية البرنامجية إلى مخصصات محددة (تدل عليها العلامة '-'). ولا يعني هذا بالضرورة أن اللجنة الإقليمية ليس لديها أي نفقات في المجال المذكور. فنظراً لأن المؤشرات تستند إلى الميزانية البرنامجية، فقد لا تشمل جميع النفقات التي للجنة الإقليمية في مجال معيّن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجدول لا يتضمن الأنشطة المضطلع بها باستخدام موارد حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني.

هـ- النواتج

٢٦- ويبين الجدول ٦ توزيع نواتج اللجان الإقليمية، كما يبرز الاختلافات في الأولويات والمزايا النسبية بين اللجان الإقليمية. وأنواع النواتج التي حققتها اللجان الإقليمية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ متباينة تبايناً كبيراً، كما يتضح في تحليل نواتجها المبلغ عنها من خلال نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق الذي تعمل به الأمانة العامة. فعلى سبيل المثال، تنطوي نسبة ٨١ في المائة من نواتج اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات وتوفير وثائق الهيئات التداولية، بينما لا يمثل هذا الرقم سوى ٤ في المائة لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تصنف نسبة ٣٨ في المائة من النواتج على أنها "أنشطة فنية أخرى"، من قبيل الموارد السمعية - البصرية، والنشرات الصحفية والمؤتمرات الصحفية وغيرها من أنشطة التوعية؛ والمساهمة في النواتج المشتركة مع اللجان الإقليمية الأخرى أو الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ والإحاطات التقنية وورقات العمل.

الجدول ٦

توزيع نواتج اللجان الإقليمية (٢٠١٢-٢٠١٣)

فئة الإبلاغ الشاملة	النسبة المئوية من مجموع النواتج المصنفة بوصفها:	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
تقديم الخدمات للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات	١١	٤٩	٣	٢٣,٥	١٤

فئة الإبلاغ الشاملة	النسبة المئوية من مجموع النواتج المصنفة بوصفها:	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
وثائق الهيئات التداولية	٩,٥	٣٢	١	١٢	٦	
أفرقة الخبراء، والمقررون، وخدمات الإيداع	١٣	—	١١,٥	١٠	١٤	
الأنشطة الإدارية الأخرى	٤	٢	١٠	٥	٦	
منشورات متكررة	٨	٤	٢٤	٣	٥	
منشورات غير متكررة	٢٢	٦	٢٤	٣١	٣٨	
أنشطة فنية أخرى	٨	٢	١٢,٥	—	٦	
التعاون التقني	١٤	٤	٩	٣,٥	٤	
الخدمات الاستشارية	٤	—	—	—	—	
الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	٦	—	٤	١٢	٧	
الزمالات والمنح	٠,٥	١	١	—	—	
المشاريع الميدانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة						
المجموع						

المصادر: سجلات نظام معلومات الرصد والتوثيق المتكامل الخاصة ببرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢٧- ورغم هذه الاختلافات، من الواضح أن جميع اللجان الإقليمية تغطي مجموعة من المجالات البرنامجية الفرعية المشتركة، وإن يكن بدرجات متفاوتة من التركيز. ومن شأن هذه المجالات المشتركة أن تحفز على التعاون، وكذلك نقاط القوة المختلفة والقدرة على التعلم من بعضها البعض. وفي أوقات التخفيضات في الميزانية، تزداد هذه الحوافز قوة في ضوء الحاجة إلى تحقيق الكفاءة في الإنجاز رغم انخفاض الموارد.

ثالثاً - القرارات والولايات الرئيسية الخاصة بالتعاون الأقاليمي بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة

٢٨- يبدو أنه لا توجد مجموعة كبيرة من المقررات التشريعية المتسقة التي اتخذتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تكلف اللجان الإقليمية بولايات للتعاون والتنسيق مع بعضها البعض. ومع ذلك، فإن القرارات المتعلقة بثلاثة مجالات رئيسية، هي التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية وخطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن المتعلقة بتقديم الدعم إلى اللجان الفنية وهيئات الخبراء، يُنظر إليها باعتبارها تسند أدواراً محددة إلى اللجان الإقليمية. والواقع أن هذه القرارات لا تسند أدواراً إلى اللجان الإقليمية فحسب، بل أيضاً إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد القطري. بيد أنه بما أن تركيز هذا الاستعراض على اللجان الإقليمية، فهو يولي اهتماماً خاصاً للأدوار المسندة إلى اللجان الإقليمية بموجب مجموعة القرارات في هذه المجالات الثلاثة ذات الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة.

ألف - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٢٩- بوجود أربعة لجان (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) من اللجان الإقليمية الخمس في بلدان الجنوب العالمي ودعمها التعاون الإنمائي بين هذه البلدان، أتاحت القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال العقود الأربعة الماضية والتي تستهدف التعاون فيما بين بلدان الجنوب الولاية اللازمة لتحقيق المزيد من التعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في تلك المناطق وأعطت دفعة متواصلة في هذا الصدد.

٣٠- وأيد قرار الجمعية العامة ٣٢٥١ لعام ١٩٧٤ توصية الفريق العامل المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بإنشاء وحدة خاصة داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز هذا التعاون، وطلب القرار إلى اللجان الإقليمية تحديد أولويات التدابير الموجهة إليها في التقرير. وفي عام ١٩٧٨، عقب تأييد الجمعية العامة عن طريق القرار ١٣٤/٣٣ خطة عمل بونينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، طلبت الجمعية إلى اللجان الإقليمية (إلى جانب سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) أن تنفذ الخطة كل في ميادين اختصاصها.

٣١- وفي عام ١٩٩٥، ذكرت الجمعية العامة تحديداً، في قرارها ١١٩/٥٠، أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي^(٢٧)، بل هو مكمل

(٢٧) الذي يجمع بين مختلف الجهات الفاعلة، أي من مقدمي التعاون الإنمائي، والشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمنظمات الدولية، على تبادل المعارف وتنفيذ المشاريع التي تدعم الهدف المشترك المتمثل في الحد من الفقر وتعزيز التنمية (<http://www.oecd.org/dac/dac-global-relations/triangular-cooperation.htm>).

لهما، ودعت منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية، إلى توفير المواد التحليلية والتجريبية اللازمة في هذا الصدد. وفي عام ٢٠٠٩، أكدت الجمعية العامة مجدداً في قرارها ٢٢٢/٦٤ بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، الدور الرئيسي للجان الإقليمية في دعم وتعزيز هذا التعاون وفي القيام بدور حفاز في تعزيز الدعم التقني والمتعلق بالسياسات والبحوث المقدم إلى البلدان في مناطقها في هذا الصدد^(٢٨).

٣٢- وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٠/٦٨، إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن "تواصل العمل على تحسين التنسيق بين وكالاتها لتعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ورصد التقدم المحرز على الصعيدين العالمي والإقليمي، وأن تواصل تقييم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتلك الأنشطة"^(٢٩). ودعت الجمعية اللجان الإقليمية "إلى مواصلة الاستفادة من شبكة المعارف والشراكة والقدرات التقنية والبحثية دعماً لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، وإلى الاستفادة من الاجتماعات السنوية التي تعقدها آليات التنسيق الإقليمية، حسب الاقتضاء، كأداة لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي"^(٣٠).

٣٣- ويشير المفتشان إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)، الذي سلطت فيه الضوء على إمكان زيادة دور اللجان الإقليمية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوصت الوحدة في ذلك التقرير بأن يطلب المجلس الاقتصادي الاجتماعي إلى اللجان الإقليمية وضع استراتيجيات وإقامة هياكل وآليات، وتعبئة الموارد أو إعادة توزيعها على المستويات التشريعي والبرنامجي والتنفيذي المكرسة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، والاستفادة من الاجتماعات السنوية التي تعقدها آلية التنسيق الإقليمية لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد اعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي^(٣١) الذي أصدره الأمين العام في

(٢٨) انظر وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٤، الفقرة ٢١(د)؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٧، الفقرة ٤.

(٢٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٨، الفقرة ١٥، تقرير اللجنة الثانية للجمعية العامة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، A/69/473/Add.2، الفقرة ١٦.

(٣٠) انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٨، الفقرة ١٩.

(٣١) انظر SSC/17/3. إطار العمل هو أداة ودليل مرجعي بشأن سبل تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التخطيط والبرمجة الإنمائية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. ويشمل الإطار مجالات مواضيعية قطاعية عابرة للحدود مقترحة يمكن فيها زيادة المنافع الناجمة عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب إلى الحد الأمثل.

عام ٢٠١٢، وأنشئت في وقت لاحق في عام ٢٠١٥ فرقة عمل تابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باستخدام المبادئ التوجيهية والاستناد إليها^(٣٢). ويوجه المفتشان اهتمام منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، إلى ضرورة التنفيذ الفعال للقرارات والتوصيات السالفة الذكر.

باء- الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث وأربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(٣٣)

٣٤- تسترشد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تضم أكثر من ٣٠ كياناً (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وكيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة) في الوقت الراهن بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات (وقبل عام ٢٠١٢ كانت تسترشد بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات). وتوفر هذه القرارات توجيهات بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية، ومساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية، وتحسين اتساق النظام وفعاليته وأهميته. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى القطري، بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم التدابير الرامية إلى تكثيف التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي^(٣٤).

٣٥- وأكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٢٢٦/٦٧، الأهمية المتزايدة لاستخدام قدرات اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي فرع مخصص للأبعاد الإقليمية، أقرت الجمعية العامة بمساهمة اللجان الإقليمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت الجمعية العامة إلى اللجان الإقليمية، فضلاً عن الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي "أن تعزز التعاون والتنسيق فيما بينها ومع مقر كل منها"^(٣٥).

(٣٢) انظر الاختصاصات النهائية لفرقة عمل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، ٢٠١٥. متاحة من الموقع:

https://undg.org/main/undg_document/terms-of-reference-for-undg-south-south-and-triangular-cooperation-task-team

(٣٣) تقيّم هذه الاستعراضات كفاءة وفعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى الجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية للعمل على تحقيق أولوياتها، وتلبية احتياجاتها في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية التي انبثقت عن إعلان الألفية وغير ذلك من المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة.

(٣٤) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، الفقرة ١٠٨.

(٣٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، الفقرة ١٤٦.

٣٦- وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٦/٦٧، على أهمية الدعم المقدم من الهياكل الإقليمية إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة^(٣٦). وطلبت من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، تكثيف التعاون بينها في دعم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتنسيق الوثيق مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية؛ وإقامة و/أو تحسين الآليات التي تعزز تبادل المعارف؛ وفي الاستفادة من القدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي^(٣٧). وطلبت إلى اللجان الإقليمية "مواصلة تطوير قدراتها التحليلية لدعم المبادرات الإنمائية على الصعيد القطري" و"أن تدعم التدابير المتخذة لزيادة تكثيف التعاون بين الهيئات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، وشجعت "المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على الاستفادة بقدر أكبر من العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في مجال دعم إرساء المعايير ومن خبرات اللجان في مجال السياسة العامة"^(٣٨).

٣٧- وسلطت تقارير الأمين العام في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ عن تنفيذ القرارات الخاصة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الضوء على عدد من المبادرات الملموسة التي اتخذتها اللجان الإقليمية، بما في ذلك توثيق الصلات بين اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل وضع أطر السياسات الاستراتيجية المشتركة وإصدار منتجات تحليلية تعاونية لدعم الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ومن المبادرات الخاصة: عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الشركاء على إنشاء آليات للتنسيق في مناطقها الخمس دون الإقليمية^(٣٩)؛ واجتماع اللجان الإقليمية الخمس معاً في أيار/مايو ٢٠١٣ للعمل بشكل جماعي على تحديد الممارسات الجيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز تلك الممارسات^(٤٠)؛ ودعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى عقد مؤتمر وزاري بشأن التكامل الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة أفضل السبل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تساعد في تحقيق تنميتها بنفسها^(٤١). وفي هذا السياق، أشار الأمين العام إلى أن زيادة التركيز على التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب من شأنه أن يتيح للجان الإقليمية التصدي بفعالية أكبر للتحديات الناشئة داخل مناطقها وخارجها^(٤٢).

(٣٦) المرجع نفسه، الفقرة ١٤٧.

(٣٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٤٨.

(٣٨) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٠.

(٣٩) انظر E/2013/94، الفقرة ١٥٧.

(٤٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢.

(٤١) انظر A/69/63-E/2014/10، الفقرة ٨٩.

(٤٢) المرجع نفسه، الفقرة ٩٠.

جيم- الدعم المقدم إلى اللجان الفنية للأمم المتحدة وهيئات خبرائها

٣٨- لقد دعيت اللجان الإقليمية بشكل مطرد، منذ إنشائها، إلى التعاون على دعم العمل الذي يقوم به عدد من اللجان الفنية التابعة للأمم المتحدة، وكلفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بولايات محددة لمتابعة نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية لهذه اللجان وهيئات الخبراء^(٤٣). ويمكن الاطلاع في المرفق الثاني على أمثلة مختارة من الولايات والأدوار المسندة إلى اللجان الإقليمية من جانب ثمانية على الأقل من اللجان الفنية وهيئات الخبراء التابعة للمجلس. ومن هذه اللجان وهيئات ما يلي:

- (أ) لجنة التنمية الاجتماعية؛
- (ب) لجنة وضع المرأة؛
- (ج) لجنة التنمية المستدامة (حلّ محلها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة)؛
- (د) لجنة السكان والتنمية؛
- (هـ) اللجنة الإحصائية؛
- (و) لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛
- (ز) اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (ح) منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٣٩- ويؤكد نطاق الأدوار المسندة إلى اللجان الإقليمية أن اللجان الفنية وهيئات الخبراء تنظر إليها باعتبارها جهات فاعلة ذات صلة في تنفيذ ولاياتها. ونظراً لأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هي الإدارة المكلفة في المقام الأول بدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية وهيئات خبرائها، فإن تقييم التعاون مع هذه الإدارة، الذي يجري بحثه في الفصل الخامس من هذا التقرير، أمر أساسي لفهم مدى تعاون اللجان الإقليمية على الوفاء بولاياتها المرتبطة باللجان الفنية وهيئات الخبراء.

دال- خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥^(٤٤)

٤٠- لقد دعمت اللجان الإقليمية الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ منذ طلب الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى الأمين العام

(٤٣) انظر www.un.org/esa/commissions.html.

(٤٤) من المتوقع اعتمادها من خلال مؤتمر قمة للأمم المتحدة مخصص في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٤.

أن يبدأ التفكير في هذه الخطة. واقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إضافة إلى ذلك وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة^(٤٥). وأبرز دور اللجان الإقليمية بوضوح في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٤٦)، الذي أعلن فيه رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى "ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية بدور هام في كفالة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها"^(٤٧).

٤١- وأكدت الوثيقة الختامية "ضرورة تيسير اتساق السياسات والخطط والبرامج الإنمائية في هذا الصدد والمواءمة بينها على الصعيد المؤسسي"، وشجعت "على اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة"^(٤٨). وسلّمت "بضرورة كفالة الربط بشكل فعلي بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة". وحثت المؤسسات الإقليمية على "إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة بطرق منها بناء القدرات ووضع الاتفاقات والترتيبات الإقليمية وتنفيذها، حسب الاقتضاء، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة على نحو أكفأ وأكثر فعالية". وكذلك شجعت على "تعزيز قدرة كل من لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية على دعم الدول الأعضاء في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة"^(٤٩).

٤٢- وفي تقرير عام ٢٠١٣ المتعلق بالمساهمات المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/2013/72)، اعترف الأمين العام كذلك بأن اللجان الإقليمية "تؤدي دور وساطة بالغ الأهمية في الجمع بين راسمي السياسات الوطنيين من نفس المنطقة لمقارنة تجاربهم الإنمائية. ويمكنها أيضاً إسداء المشورة بشأن السياسات العامة وطرائق التمويل ذات الصلة لإحراز التقدم على الصعيد الوطني نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥". ودعا إلى تعزيز دور اللجان الإقليمية "بوصفها قنوات مؤسسية للوصل بين المستويات العالمي والإقليمي والوطني" "ويمكنها أيضاً أن تساعد على تحديد الطرائق العملية لتحقيق التكامل بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو متوازن لتشكيل خطة تنمية متينة لما بعد عام ٢٠١٥، تأخذ البعد الإقليمي في الاعتبار". ودُعي أيضاً إلى قيام اللجان الإقليمية بدور بارز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٩٠ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية^(٥٠).

(٤٥) تم الجمع بين العمليتين منذ ذلك الحين في خطة إنمائية عالمية واحدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، محورها التنمية المستدامة. انظر www.un.org/en/ecosoc/about/mdg.shtml.

(٤٦) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٤٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠.

(٤٨) المرجع نفسه، الفقرتان ١٠٠ و ١٨٥.

(٤٩) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠.

(٥٠) انظر www.un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf.

٤٣- واستجابة لهذه التقارير والقرارات، عقدت اللجان الإقليمية مشاورات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي مع الحكومات والجهات الإنمائية الفاعلة المختلفة للتعبير عن وجهات النظر الإقليمية بشأن خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل إثراء مداولات الفريق الرفيع المستوى والفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة. وحددت اللجان الخمس في تقريرها الصادر في عام ٢٠١٣ المعنون "المنظور الإقليمي بشأن خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥"^(٥١). المجالات ذات الأولوية لوضع خطة تنمية عالمية من منظور إقليمي، وسلطت الضوء على ضرورة تكييف الأهداف العالمية لتتواءم مع الأهداف الإقليمية والوطنية. وتمثلت رسالتها الرئيسية في أنه، رغم وجود قواسم مشتركة كثيرة عبر المناطق، فإن ظروفها المختلفة تدعو للأخذ بنهج مرن وإتاحة حيز لتحديد الأهداف الإقليمية ودون الإقليمية.

٤٤- وبناء على طلب الأمين العام، عُقدت مشاورات إقليمية في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن وضع إطار للمساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يكون "ملائماً للغرض"، وركزت على تبادل أفضل الممارسات المستمدة من آليات المساءلة الإقليمية القائمة وكيفية إدماجها وتعديلها لتصبح إطاراً جديداً/منقحاً للمساءلة الإقليمية، والسمات اللازم توافرها في آلية من هذا القبيل^(٥٢).

٤٥- ويخلص المفتشان إلى أن التقارير والقرارات والمبادرات المذكورة أعلاه تشير إلى إمكانية أن تكون اللجان الإقليمية بمثابة جسر مفيد للوصل بين العمليات على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني في تنفيذ خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ويرى المفتشان أن القرار المقبل بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات خليق أيضاً بأن يزود اللجان الإقليمية بتوجه واضح فيما يتعلق بالدور المتوقع منها في تنفيذ خطة وأهداف ما بعد عام ٢٠١٥. فأى إطار للمساءلة يُعدّ في سياق الخطة ينبغي أن يحدد بوضوح البعد الإقليمي.

(٥١) E/ESCWA/OES/2013/2، وهو متاح في الموقع: www.regionalcommissions.org/post2015regionalreport.pdf.

(٥٢) تنص بعض الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المشاورات الإقليمية على أن يكون إطار الرصد والمساءلة جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التمييز بوضوح بين المساءلة على مختلف المستويات، وأن يكون الصعيد الوطني بمثابة العمود الفقري لإطار المساءلة، على أن توجه الدولة أدوات الاستعراض لأغراض المساءلة وآلياته، وأن يُستند فيه إلى الإحصاءات الرسمية. وبالمثل، ينبغي تعزيز القدرة الوطنية على التنفيذ والرصد والتقييم، مع إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة ليست التزامات واجبة قانوناً، فينبغي أن تكون ذات طابع إيجابي وملهم وطموح. وللايمساك الوطني بزمam الأمور وإنشاء وتعزيز بيئة تعاونية رامية إلى تحقيق وتنفيذ الأهداف أهمية حاسمة لنجاحها، ويمكن لإطار الرصد والمساءلة على الصعيد الإقليمي بالاعتماد على الآليات القائمة والتجارب الناجحة، أن يشجع البلدان على تبادل المعلومات والمعارف والخبرات، وتعزيز القدرات وتحديد سياسات ومُجّح إقليمية متسقة. انظر "Towards an effective monitoring and accountability framework for the post-2015 development agenda perspectives from the regions" [نحو إطار فعال للرصد والمساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظورات من المناطق]، وهو متاح من الموقع www.regionalcommissions.org/accountsynth.pdf.

رابعاً - التعاون فيما بين اللجان الإقليمية

ألف - حوافز التعاون وأدواته الرئيسية

حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني

٤٦ - الحصول على موارد إضافية، ولا سيما عن طريق حساب التنمية^(٥٣) والبرنامج العادي للتعاون التقني^(٥٤)، من أهم الحوافز والأدوات للتعاون فيما بين اللجان الإقليمية. فهو يوفر الموارد المخصصة للمشاريع الإنمائية ذات الأطر والنتائج والجدول الزمني المحددة.

٤٧ - والضغط من أجل التركيز الإقليمي ودون الإقليمي منصوص عليه بوضوح في ملزمة ميزانية حساب التنمية^(٥٥). وتشمل المعايير التوجيهية لاختيار المشاريع، المحددة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٤ عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية (A/59/397) تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي أو الأقاليمي، وعمل كيانات متعددة للأمم المتحدة في المشروع، والآثار المضاعفة^(٥٦). وفي تقرير لاحق، كرر الأمين العام كذلك أنه "تشجع الأنشطة المشتركة الإقليمية وفيما بين الأقاليم"^(٥٧). وأضاف عدة أشخاص ممن أجريت معهم مقابلات من اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن احتمال الموافقة على مقترحات المشاريع يزيد إذا تضمنت التعاون مع لجنة أو أكثر من اللجان الإقليمية. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، من بين المشاريع الجارية لحساب التنمية البالغ عددها ١١٩ مشروعاً، كانت اللجان الإقليمية تشارك في ٧٧ مشروعاً (٦٥ في المائة) وإحدى اللجان الإقليمية تشارك في ٥٣ مشروعاً (٤٥ في المائة) بوصفها الوكالة المنفذة الرئيسية.

٤٨ - وذكر الأمين العام، في آخر تقرير مرحلي يقدم كل سنتين (A/68/92)، أن التقييمات المستقلة لمشاريع حساب التنمية تدل على أنها تشجع التعاون سواء فيما بين كيانات الأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة والأطراف الوطنية صاحبة المصلحة. وفي عدد من الحالات، أدت مشاريع حساب التنمية إلى طلب المساعدة في مجال المتابعة من الدول الأعضاء. وقد أكدت التقارير المرحلية السابقة أيضاً على أهمية حساب التنمية في "بناء علاقات عمل تعاوني مع سائر الكيانات التابعة

(٥٣) يمكن الاطلاع على الوثيقة التي تحدد هيكل الحوكمة والإدارة لحساب التنمية في الورقة التكميلية لهذا التقرير (JIU/REP/2015/3 - الورقة التكميلية).

(٥٤) البرنامج العادي للتعاون التقني جزء منفصل من الميزانية العادية للأمم المتحدة يوفر التركيز المكثف والقدرة لتمكين الأمانة العامة للأمم المتحدة من الإسهام في تنمية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال توفير المساعدة التقنية.

(٥٥) انظر الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/6(Sect.35)).

(٥٦) المعايير المتبقية هي: (أ) استهداف بناء القدرات الوطنية؛ (ب) الاستفادة من الموارد التقنية والبشرية وغيرها من الموارد المتاحة في البلدان النامية؛ (ج) أن يتمخض ذلك عن مبادرات دائمة لها مقومات الاستمرار الذاتي؛ (د) التوافق مع الموضوع المختار لفترة السنتين.

(٥٧) حساب التنمية، تقرير الأمين العام، A/62/466، الفقرة ٥.

للأمم المتحدة^(٥٨) وفي إتاحة "العمل المشترك بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الشريكة سواء التابعة للأمم المتحدة أو غير التابعة لها، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مما يؤكد الملكية الوطنية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب"^(٥٩).

٤٩- وفي استعراض لحساب التنمية أجري عام ٢٠٠٧، شددت الوكالات المنفذة، في جملة أمور، على أهمية الحساب كأداة لتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي^(٦٠). وتورد اللجان الإقليمية في المبادئ التوجيهية لمشاريع حساب التنمية المشتركة^(٦١)، عدة مزايا للتعاون عن طريق حساب التنمية. ومن هذه المزايا تجميع الموارد، وتنسيق المبادرات، ونشر الدروس المستفادة، وزيادة أثر المشاريع واستدامتها. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال مشاريع حساب التنمية، اكتسبت اللجان الإقليمية روح العمل معاً على نحو أوثق.

٥٠- غير أن المبادئ التوجيهية تشير أيضاً إلى أن اختلاف أولويات اللجان الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى تنازلات، لا سيما من حيث استخدام الموارد والموضوعات التي تناوّلها. وفي بعض الحالات، كان ذلك يضعف من التركيز ويقلص أثر المشروع. فالمبادئ التوجيهية تنص على أن فعالية الشراكات تتوقف على مدى تحديد الأولويات المشتركة أو الإقليمية للشركاء، على أساس تحليلات حالة ملموسة للمناطق المعنية، وتوصي بأن تُعقد المناقشات المشتركة بين اللجان الإقليمية التي تسبق إعداد دورة جديدة لحساب التنمية بانتظام لاستعراض وتحديث المعايير الموجهة لصياغة المشاريع.

٥١- وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الملاحظات الإيجابية عموماً، أعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء انخفاض معدل تنفيذ مشاريع حساب التنمية^(٦٢). وأظهرت المقابلات التي أجريت مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية أن هناك مجاًلاً للمزيد من التحسين في عرض النتائج التي تحققت من تلك المشاريع.

٥٢- ومن الطرق لتحسين فعالية حساب التنمية تعزيز عملية تحديد واختيار المشاريع المقترحة. وكما تبين المبادئ التوجيهية لمشاريع حساب التنمية المشتركة، يتولى مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك حالياً المسؤولية عن تنسيق عملية تقديم مقترحات مشاريع اللجان الإقليمية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف تجنب الازدواجية والوقوف على أوجه التآزر والمجالات المشتركة للمشاريع المشتركة. وكذلك يمثل المكتب اللجان الإقليمية في اللجنة التوجيهية، التي تختار المشاريع للتمويل من حساب التنمية.

(٥٨) انظر A/62/466، الفقرة ٢٢.

(٥٩) انظر التقرير المرحلي السابع للأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية (A/66/84)، الفقرة ٢.

(٦٠) انظر A/62/466، الفقرة ٢٢.

(٦١) متاح من الموقع

.www.unecce.org/fileadmin/DAM/operact/Technical_Cooperation/Consolidated%20revisions_19feb09%20DA.pdf

(٦٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٦.

٥٣- وفي الآونة الأخيرة، وافقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية على هيكل جديد لإدارة حساب التنمية. وقد ذهبت الإدارة إلى أن من الأفضل قيام لجنة استعراض صغيرة مؤلفة من الموظفين التقنيين في اللجان التقنية باختيار مقترحات المشاريع التي تقدم إلى اللجنة التوجيهية، وهي ممارسة حققت الغرض بصورة جيدة في الماضي ومن شأنها تحسين نتائج العملية وسرعتها.

٥٤- وعادة ما تمثل الأنشطة الممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني استجابة سريعة لطلبات البلدان النامية للحصول على مساعدة استشارية أو تدريبية في المجالات المواضيعية. وهي تشمل الخدمات الاستشارية على صعيد القطاعات فضلاً عن الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بما يغطي اللجان الإقليمية. وعلى وجه العموم، تستخدم موارد البرنامج في المقام الأول للتعاقد مع المستشارين من الاختصاصيين في مجال التعاون التقني والذين لديهم إلمام موضوعي بالبرامج الفرعية^(٦٣).

٥٥- ويخلص المفتشان إلى أن كلاً من حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني يمثل قوة دافعة لتعزيز التعاون فيما بين اللجان الإقليمية. فهما يوفران المرونة في الموارد والحوافز الضرورية للتعاون. وفيما يتعلق بحساب التنمية، هناك مجال لتحسين عملية الاختيار من جانب اللجان الإقليمية بغية تعزيز سرعة هذه العملية ونتائجها.

تداخل العضوية

٥٦- شكل التداخل في العضوية حافزاً كبيراً آخر على التعاون الثنائي بين بعض اللجان الإقليمية، كما تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع موظفي تلك اللجان. فهناك ١٤ عضواً مشتركاً بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتسعة أعضاء مشتركين بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستة أعضاء بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخمسة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويرد تفصيل هؤلاء الأعضاء المشتركين في الجدول ٧ أدناه.

الجدول ٧

تداخل العضوية فيما بين اللجان الإقليمية

اللجان الإقليمية	الأعضاء المشتركين
اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وتركيا وجورجيا وطاجيكستان وفرنسا وقيرغيزستان وكازاخستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية

(٦٣) انظر تقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية، A/59/397، الفقرات ١٢، و١٣، و٧٤.

اللجان الإقليمية	الأعضاء المشتركين
اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة واليابان
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	تونس والسودان وليبيا ومصر والمغرب

المصدر: المواقع الشبكية لخمس من لجان الأمم المتحدة الإقليمية.

٥٧- ويزيد تداخل العضوية عدد المبادرات المشتركة بين اللجان الإقليمية. فقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللتان تشتركان في أكبر عدد من الأعضاء، بأكبر عدد من المبادرات المشتركة التي نفذت خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وهما تشتركان في تنفيذ البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى وقد استُهل هذا البرنامج في عام ١٩٩٨ من جانب البلدان المشاركة فيه (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، التي انضمت إليها بعد ذلك أذربيجان وأفغانستان) لزيادة التكامل دون الإقليمي فيما بينها ودمجها في الاقتصاد العالمي. ورغم أن موظفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أبرزتا البرنامج الخاص كمثال جيد للتعاون الثنائي، أشار البعض في المقابلات التي أجريت إلى أنه صودفت صعوبات في التعاون في بعض الأحيان، بالنظر إلى اختلاف أولويات اللجنتين الإقليميتين.

الفوائد الأخرى المرجوة من التعاون

٥٨- قدمت اللجان الإقليمية من خلال الردود على الاستبيانات والمقابلات التي أجريت معها أمثلة على الكيفية التي أدى بها التعاون فيما بينها إلى مزيد من الكفاءة والترابط بين البرامج والتأثير. وقد شاركت جميع اللجان الإقليمية بوصفها كيانات منفذة في المشروع المشترك المعنون "تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: زيادة الفوائد الإنمائية إلى أقصى حد وتخفيض الآثار السلبية إلى أدنى حد"^(٦٤)، الذي امتد العمل فيه من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١. وأتاح هذا المشروع قدراً كبيراً من أوجه التآزر بين اللجان الإقليمية ذات الصلة بأولويات شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية فيما يتعلق بإنتاج البيانات الخاصة بالهجرة.

(٦٤) انظر www.un.org/esa/devaccount/projects/2008/0809A.html.

٥٩- وترى اللجان الإقليمية أنها كانت قادرة، من خلال التعاون، على تعبئة الموارد، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، والاستناد كل منها إلى عمل الأخرى وميزاتها النسبية، وإيجاد أوجه التآزر والآثار المضاعفة، ومعالجة المشاكل المشتركة. ويتيح التعاون للجان الإقليمية طرح منظوراتها بشأن القضايا العالمية وضمان إدماج البعد الإقليمي في المناقشات المتعلقة بالسياسات الإنمائية العالمية.

٦٠- وقد نُسب التحرك نحو تحقيق قدر أكبر من التعاون إلى المزيد من اعتراف اللجان الإقليمية بالقيم والأهداف والتحديات المشتركة بينها. وعلاوة على ذلك، لقد يسرت الإنجازات في التكنولوجيا التواصل العادي فيما بينها. وأفادت اللجان الإقليمية باتساع نطاق الإدراك بينها، بوصفها مجموعة منسقة، بإمكان أن يكون لها أثر أكبر وأن تقوم بدور أبرز في دفع عجلة التغييرات في العمليات الإقليمية والعالمية على حد سواء، وكذلك في إطار منظمة الأمم المتحدة.

٦١- وأكد مسؤولون رفيعو المستوى في اللجان الإقليمية على أن التعاون وتفاذي الازدواجية يزدادان أهمية في الأوقات التي تُفرض فيها قيود على الموارد. فعلى سبيل المثال، منهجية قياس تكلفة الجوع؛ ومنهجية قياس وتقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات في أعقاب الكوارث الطبيعية؛ وبرنامج المعالجة المتناهية الدقة لبيانات التعداد السكاني والبيانات الديمغرافية المعنون "استعادة بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة" جميعها من وضع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن اللجان الإقليمية الأخرى تطبقها أيضاً في مناطقها.

٦٢- وترى اللجان الإقليمية أيضاً مزايا في التعاون على معالجة التحديات المشتركة في مجال التنظيم والإدارة، بما في ذلك تقديم التقارير والمسائل المتعلقة بالميزانية، والتعامل مع طلبات تخصيص الموارد الإضافية، وإنشاء مجلس استعراض خاص مكرس لشغل وظائف اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦٣- بيد أن موظفي اللجان الإقليمية شددوا على أن الموارد المخصصة للتعاون محدودة، لأن أولوية هذه اللجان تكمن في خدمة البلدان الأعضاء وتلبية احتياجاتها. يضاف إلى ذلك أن البيئات السياسية والتشغيلية المختلفة التي تعمل في ظلها في كثير من الأحيان تتطلب اتباع نهج مختلفة. ومع ذلك، فقد اتفقت على أن التعاون هو بلا شك أمر ضروري وينبغي المضي فيه، كلما كان ذلك مبرراً وممكناً.

٦٤- يخلص المفتشان إلى أنه على الرغم من أن التعاون يتطلب موارد مالية وبشرية، وينطوي على تكاليف، فمن الممكن أن يعود على اللجان الإقليمية بمزايا واضحة وملحوظة. ولكي تفوق هذه المزايا التكاليف، يتعين أن يخضع مستوى ونوع التعاون المتبع لتقييم دقيق ومنظم.

باء - مستويات التعاون وأنواعه

٦٥- أعربت جميع اللجان الإقليمية عن رأي مفاده أن مستوى التعاون فيما بينها قد تحسن في السنوات القليلة الماضية^(٦٥). وأفادت التقارير بأن آليات التعاون قد تم تعزيزها، بما في ذلك اجتماعات الأمناء التنفيذيين ورؤساء تخطيط البرامج في اللجان الإقليمية. وأشارت بعض الشعب الفنية إلى وجود قدر أكبر من التفاعل مع نظرائها في اللجان الإقليمية الأخرى، على سبيل المثال، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٦- ويورد الجدول ٨ عدد المبادرات المشتركة بين اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وشاركت اللجان الإقليمية، كما أفيد من خلال الاستبيانات وقاعدة بيانات مشروع حساب التنمية، في ما مجموعه ١٣١ مبادرة مشتركة على مدى فترة السنتين. واشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أكثر من نصف هذه المبادرات واشتركت تلك اللجنة بالعمل مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ثلث مجموع المبادرات المشتركة. وفي الطرف الآخر للجدول، لم تجر سوى مبادرتين مشتركين بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مما يشير إلى أن المسافات الجغرافية وتحديات مختلفة قللت من الحوافز على التعاون بينهما.

الجدول ٨

عدد المبادرات المشتركة بين اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

عدد المبادرات المشتركة بين اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣			
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٤		
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٢		
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥		
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٥	٤١	١٥
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٧	١٠	٢
			١٥

المصادر: الردود على استبيانات وحدة التفتيش المشتركة، وقاعدة بيانات مشروع حساب التنمية.

(٦٥) في اجتماع عُقد في آذار/مارس ٢٠١٤، أحاط الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية علماً بقرار اتخذه الاجتماع الحادي عشر لرؤساء تخطيط البرامج (١٦-١٧ آذار/مارس ٢٠١٤) باستحداث أربعة معايير لاختيار مجالات التعاون الأقاليمي بشأن السياسة العامة هي: (أ) أن تكون قائمة على الطلب من المناطق؛ (ب) أن تكون تحويلية ولها أثر مضاعف؛ (ج) أن تسهم في التنمية المستدامة والمتوازنة وفي أولويات المناطق لما بعد عام ٢٠١٥؛ (د) أن تحقق أفضل قيمة مضافة من خلال الاستفادة بأفضل الخبرات الجماعية للجان الإقليمية.

٦٧- ووفقاً لهذه الأرقام، مثّل التعاون فيما بين اللجان الإقليمية حوالي ٤٠ في المائة من إجمالي التعاون مع جميع الشركاء خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣^(٦٦). واضطلع بغالبية (أكثر من ٧٠ في المائة) هذه المبادرات المشتركة عن طريق حساب التنمية. وكانت مجالات التعاون المفضلة بين اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تتمثل في التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، والبيئة، والموارد الطبيعية، والاقتصاد الكلي، والتمويل، والإحصاءات، والإدارة، وبناء المؤسسات، وتيسير النقل والتجارة. ومن المجالات الأخرى التي يمكن أن يكون التعاون مفيداً فيها اللاجئين، والمشدون داخلياً، والمهجرة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والنمو المقترن بالجودة، والتدفقات غير المشروعة والحد من أخطار الكوارث.

جيم- آليات التعاون

٦٨- من خلال الردود على الاستبيان، صنفت أربع لجان إقليمية آليات التعاون فيما بين هذه اللجان على أنها "فعالة" بصفة عامة وصنفتها واحدة بأنها "ليست فعالة ولا غير فعالة"^(٦٧). ومن الاقتراحات التي تكررت كثيراً في المقابلات التي أجريت مع اللجان الإقليمية لتحسين فعالية التعاون فيما بينها أن يكون استخدامها لهذه الآليات أكثر اتساقاً بالمنحى "الاستراتيجي". ويرد أدناه تفصيل الآليات الرئيسية للتعاون بين اللجان الإقليمية وما يتصل بها من القضايا التي تم تحديدها خلال عملية الاستعراض.

اجتماعات الأمناء التنفيذيين

٦٩- تعقد اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية في المتوسط ثلاث مرات في السنة. وتقررت هذه الاجتماعات في عام ١٩٦٢، عقب صدور قرارات الجمعية العامة التالية ١٥١٨ (د-١٥) لعام ١٩٦٠^(٦٨)، و ١٧٠٩ (د-١٦) لعام ١٩٦١^(٦٩)، و ١٨٢٣ (د-١٧) لعام ١٩٦٢^(٧٠). وهناك أنواع مختلفة من اجتماعات الأمناء التنفيذيين. فالاجتماعات السنوية

(٦٦) يشمل إجمالي التعاون جميع المبادرات المشتركة المضطلع بها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع اللجان الإقليمية الأخرى، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، على النحو الوارد في استبيان وحدة التفتيش المشتركة.

(٦٧) تقييم على أساس سؤال يحدد خيارات الإجابة على النحو التالي: "فعال" "ليست فعالاً ولا غير فعال" و"غير فعال".

(٦٨) حث القرار اللجان الإقليمية على "أن تقوم، مع المراعاة التامة لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المختصة، بدعم التعاون فيما بينها وبين أمنائها التنفيذيين، بما في ذلك تبادل نتائج العمل والخبرات المكتسبة في مواجهة المشاكل ذات الأهمية المشتركة".

(٦٩) طلب القرار إلى اللجان الإقليمية "زيادة توثيق التعاون فيما بينها في نشاطاتها الموضوعية والتنفيذية، وتضمن تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما تحرزه من تقدم".

(٧٠) أوصى القرار "الأمين العام بمواصلة عقد اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الإقليمية لمناقشة الأمور ذات الأهمية المشتركة ولتبادل التجارب".

يستضيفها المنسق. وتُعقد الاجتماعات الأخرى على هامش اجتماعات اللجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتُعقد اجتماعات مخصصة على هامش المؤتمرات المواضيعية وغيرها من مؤتمرات القمة والمؤتمرات ومن خلال التداول عن طريق الفيديو. ويركز هذا الاستعراض في المقام الأول على الفئة الأولى، رغم أن كثيراً من الملاحظات يمكن أيضاً أن تنطبق على الأنواع الأخرى من الاجتماعات.

٧٠- ويقدم الجدول ٩ أدناه تقييماً لمحتوى اجتماعات الأمناء التنفيذيين التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠١٠-٢٠١٤)، على أساس تحليل محاضر هذه الاجتماعات. وقد كان تقييم مسؤولي اللجان الإقليمية لاجتماعات الأمناء التنفيذيين بوجه عام هو أنها توفر منتدى هاماً للمناقشات. وتتناول الاجتماعات في معظم الأحيان الدعم والمتابعة للمؤتمرات العالمية الرئيسية فضلاً عن المجالات الموضوعية للتعاون فيما بين اللجان الإقليمية، وتحديد مواقع اللجان الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع سائر إدارات الأمم المتحدة أو مؤسساتها، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٩

تحليل مواضيع اجتماعات الأمناء التنفيذيين (٢٠١٠-٢٠١٤)^(٧١)

النسبة المئوية لبنود جدول الأعمال التي تتناول ما يلي:	
٢٨	تقديم الدعم والمتابعة لنتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية
٢١	المجالات الموضوعية للتعاون بين اللجان الإقليمية
١٣	تحديد مواقع اللجان الإقليمية داخل منظومة الأمم المتحدة
١٢	التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
٣	الأطر والعمليات الإقليمية
٤	الميزانية البرنامجية
١٩	المسائل الإدارية والتنظيمية الأخرى

٧١- أشار عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من اللجان الإقليمية إلى أن اجتماعات الأمناء التنفيذيين عادة ما تكون أكثر تركيزاً على القضايا التي يحركها المقرر، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة. ورغم أن بعض الأمناء التنفيذيين يرون أن يعالج رؤساء تخطيط البرامج الأمور الإدارية في البداية، فقد أكد معظمهم على أن بعض المسائل المتعلقة بالميزانية

(٧١) المصدر: اجتماعات الأمناء التنفيذيين المعقودة في: ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠؛ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١؛ ٦ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١١؛ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ ٢٨ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو ٢٠١٣؛ ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤؛ ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

أو الإدارة يتعين معالجتها على مستواهم، بما في ذلك التحديات التي تواجه في استقدام الموظفين، والمشتريات، وإدارة النفقات العامة لخدمات الدعم المشتركة، أو أداء أدوارهم بوصفهم المسؤولين المكلفين بأمن الأمم المتحدة في البلد الذي تقع فيه اللجنة الإقليمية. وفي بعض الحالات، كانت المناقشات أميل إلى أن تكون مخصصة من أن تركز على المجالات المواضيعية والأولويات المحددة. ولم يلاحظ المفتشان أي ممارسة متبعة في إجراء تحليل منهجي لنتائج ومحصلات التعاون فيما بين اللجان الإقليمية، سواء في المجالات الموضوعية أو بالنسبة إلى مشاريع معينة.

٧٢- ولم تكن كيفية إعداد جدول أعمال الاجتماعات وموعده دائماً واضحين. وأفادت مكاتب الأمناء التنفيذيين بأن مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك عادة ما يعد جدول الأعمال ويرسله إليها طلباً للتعليقات. وأشارت إلى أن جدول الأعمال يجري تعميمه في كثير من الأحيان دون إتاحة الوقت الكافي للتشاور والتحضير بشكل فعال قبل كل اجتماع. ولاحظ المكتب، من الناحية الأخرى، أنه في حين يلتمس بانتظام تقديم اقتراحات بشأن بنود جدول الأعمال، فإنه نادراً ما يتلقى الآراء. ولاحظ المفتشان عدم وجود أي إطار رسمي للتحضير لاجتماعات الأمناء التنفيذيين يحدد أدوار مختلف الجهات الفاعلة ومسؤولياتها وطرائق عملها. وثمة حاجة إلى أن تصبح الاجتماعات أكثر تركيزاً على النتائج وأن يخطط لها وتنظم بشكل أفضل يكفل الاتساق والاستمرارية. وأضاف عدة أمناء تنفيذيين أنه على الرغم من أهمية اللقاء الشخصي في كل عام، فقد يمكنهم عقد الاجتماعات عن طريق التداول بالفيديو بتواتر أكبر، الأمر الذي من شأنه أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٧٣- وسلّمت جميع اللجان الإقليمية بأن متابعة نقاط العمل المنبثقة عن الاجتماعات لا تتم على نحو منتظم بما فيه الكفاية. وتفيد السجلات بأن المسؤولية عن إجراءات المتابعة في معظم الأحيان توكل إلى الأمناء التنفيذيين، أو مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، أو إلى لجنة إقليمية محددة. ومع ذلك، لم يكن من الواضح من هو المسؤول العام عن الرصد وضمان المتابعة ومساءلة المكلفين عن تنفيذ نقاط العمل. وانقسمت الآراء بشأن الجهة التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن ذلك.

٧٤- يخلص المفتشان إلى أن بعض التحسينات الموضوعية لازمة لكي تكون اجتماعات الأمناء التنفيذيين أكثر فعالية. فينبغي تخطيط الاجتماعات على أساس يمكن التنبؤ به، مع الاستفادة من تواجد الأمناء التنفيذيين لحضور دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الثانية للجمعية العامة، وغيرها من الاجتماعات الرئيسية، وكذلك من خلال التداول عن طريق الفيديو. وينبغي أن يستند التوجه الاستراتيجي للاجتماعات ووضع الأولويات المواضيعية السنوية بشكل أكثر وضوحاً إلى أولويات وشواغل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وآليات التنسيق الأخرى ذات الصلة.

٧٥- ويتعين توخي العناية في إعداد جداول الأعمال، والإبلاغ عن المواضيع المحتملة والشروح والمذكرات قبل الاجتماع بوقت كاف. ويتعين أن تحدد الأدوار والطرائق لتنفيذ ورصد القرارات المتخذة في هذه الاجتماعات تحديداً واضحاً. وينبغي أن تسند إلى رؤساء تخطيط البرامج مهمة الرصد الشامل لمتابعة قرارات الاجتماعات. ويرى المفتشان أن اعتماد التوصية التالية سوف يؤدي إلى تعزيز فعالية التعاون فيما بين اللجان الإقليمية.

التوصية ١

ينبغي أن يضع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية وأن يعتمدوا، بحلول عام ٢٠١٦، أسلوب عمل رسمي يستخدم لإدارة اجتماعاتهم المنتظمة على نحو فعال، بما يشمل إعداد جداول أعمال الاجتماعات، وصياغة الأهداف، ومتابعة ورصد تنفيذ القرارات، وذلك بإسناد المسؤوليات المقابلة إلى رؤساء تخطيط البرامج، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك.

منسق اللجان الإقليمية

٧٦- منسق اللجان الإقليمية هو الأمين التنفيذي، الذي يقع عليه اختيار أقرانه لضمان التواصل بين جميع اللجان الإقليمية، ولكي يمثلهم في الاجتماعات الرفيعة المستوى في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي مجلس الرؤساء التنفيذيين، ولجنة الأمم المتحدة الإدارية وغيرها من الهيئات رفيعة المستوى لصنع القرار. ولا يوجد وصف رسمي لدور المنسق ومسؤولياته. وقد أنشئت هذه الوظيفة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بهدف تعزيز البعد الإقليمي للمسائل الرئيسية التي تتناولها الأمم المتحدة^(٧٢). وقُصد من ورائه أيضاً إلى تعزيز التعاون وأوجه التآزر فيما بين اللجان الإقليمية، وتشجيع العمل المتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك، والقيام بمبادرات مشتركة^(٧٣).

٧٧- وقد جرى العرف بأن يكون المنسق بالتناوب كل سنة. ورأت بعض الأمانات التنفيذية أن فترة ولايته ينبغي أن تمتد إلى سنتين، تمشياً مع دورة السنتين، لكي يتاح للمنسق وقت كافٍ لتنفيذ القرارات المشتركة ويكون له أثر إيجابي. ومن ثم تبدل أولويات المنسق وفقاً لأولويات فترة السنتين المعنية. ورأى أمناء تنفيذيون آخرون خفض المدة حتى يتاح لجميع الأمناء التنفيذيين تولى هذا الدور في غضون ثلاث سنوات ويطلعوا على أعمال اللجان الإقليمية الأخرى ويتوافر لديهم الحافز للتعاون عندما يكون ذلك مفيداً.

٧٨- ولا توجد عموماً أي موارد مخصصة للمنسق. وأشارت الإدارة العليا للجان الإقليمية إلى أن مستوى الأنشطة التي يضطلع بها المنسق يتوقف على مقدار الموارد التي يمكنه تخصيصها للقيام بهذه المهمة. وفي كثير من الأحيان، لا تولى لهذا المنصب الأولوية أو الاهتمام الكافي. ويخلص

(٧٢) لا يوجد أي دليل على إنشائها رسمياً في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة.

(٧٣) انظر www.unece.org/press/pr2009/09oes_p05e.html

المفتشان إلى أنه لكي تكون هذه الآلية أكثر فعالية، يلزم إدماج أنشطة التنسيق ونواتجه ونتائجه في أنشطة اللجان الإقليمية، وإيلاؤها الاهتمام الواجب في تقييمات الأداء وخطط العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد الوجهة الاستراتيجية، فضلاً عن أولويات العمل المشترك بين اللجان الإقليمية، والاتفاق عليها من جانب الأمناء التنفيذيين قبل أن تبدأ فترة عمل المنسق.

٧٩- ويرى المفتشان أن اعتماد التوصية التالية سوف يؤدي إلى تعزيز فعالية الدور الذي يضطلع به منسق اللجان الإقليمية.

التوصية ٢

ينبغي أن يضع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية وأن يعتمدوا، بحلول عام ٢٠١٦، اختصاصات محددة لمنسق اللجان الإقليمية تفصل ما يضطلع به من أدوار ومسؤوليات، بما في ذلك الفترة الزمنية للولاية وطرائق التنسيق والتشاور وصنع القرار والتمثيل والتسليم من المنسق الحالي إلى من يليه.

اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج

٨٠- الاجتماع السنوي لرؤساء تخطيط البرامج هو اجتماع منظم يدعو منسق اللجان الإقليمية إلى عقده. وأفاد رؤساء تخطيط البرامج أيضاً بأنهم يجتمعون على أساس مخصص على هامش المؤتمرات العالمية أو اجتماعات الهيئات الأخرى، مثل لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ومن خلال التداول بالفيديو على أساس شهري. وتحدد رئاسة اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج جدول الأعمال وتعدّ المحاضر الموجزة. ويشارك مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك في الاجتماعات.

٨١- وقد حلل فريق إعداد التقرير المحاضر الموجزة لاجتماع رؤساء تخطيط البرامج الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٤، وأيار/مايو ٢٠١٣، ونيسان/أبريل ٢٠١٣، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتمثلت البنود الرئيسية التي نوقشت في تلك الاجتماعات فيما يلي: مقترحات مشاريع حساب التنمية والتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والأدوات والنماذج التي ستضعها شبكة الرصد والتقييم باللجان الإقليمية؛ والعمليات المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والميزانية البرنامجية والإطار الاستراتيجي؛ والمنشورات المشتركة؛ والآثار المترتبة على القرار المتخذ في عام ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛ وحاجة اللجان الإقليمية إلى صياغة مواقف متناسقة. واشتملت المحاضر الموجزة في العادة على نقاط العمل ومسؤوليات المتابعة، ولكنها لم تتضمن دائماً الجداول الزمنية للتنفيذ. وبصفة عامة، كان ثمة توافق في الآراء بين المشاركين على أن اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج تتيح أداة مفيدة للاستعراض والتخطيط المشتركين ومناقشة الأولويات والمسائل المشتركة وتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

٨٢- ويرى المفتشان أن يستفيد الأمناء التنفيذيون بشكل أكثر فعالية من اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج. ويوصيان، في هذا الصدد، بأن يكلف رؤساء تخطيط البرامج بأداء الدور الرئيسي، بدعم من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، في إعداد جدول أعمال اجتماعات الأمناء التنفيذيين وكفالة متابعة وتنفيذ القرارات ونقاط العمل التي يعتمدونها.

المنشورات والمشاريع المشتركة

٨٣- تصدر اللجان الإقليمية منشوراً مشتركاً واحداً على الأقل في السنة، وتتولى إحداها عادة دور القيادة في تنسيق المدخلات. وفي عام ٢٠٠٨، صدرت دراسة عن الأزمة المالية، وتلتها في عام ٢٠١٢ دراسة عن البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، تم نشر التقرير المشترك السالف الذكر المعنون "منظور إقليمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، وهو يسلط الضوء على الحاجة إلى تكييف الأهداف العالمية لتتواءم مع الأهداف الإقليمية والوطنية مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصوصيات الإقليمية. واعتبرت اللجان الإقليمية ذلك التقرير الذي تولت القيادة فيه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نموذجاً جيداً للتحليلات الشاملة، يستخلص الرسائل الرئيسية من منظور إقليمي من أجل إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعد مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك تقريراً تجميعياً بعنوان "نحو إطار فعال للرصد والمساءلة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: منظورات من المناطق". وسلط التقرير الضوء على الأفكار والرسائل الرئيسية عقب إجراء مشاورات إقليمية لالتماس آراء الدول الأعضاء بشأن المساءلة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستكشاف الخيارات لوضع إطار للمساءلة بشأنها.

٨٤- غير أن تأثير هذه المنشورات المشتركة موضع لجدال واسع، بما في ذلك من جانب اللجان الإقليمية ذاتها. فرأى فيها البعض تجميعاً للعمل الذي تقوم به اللجان الإقليمية المختلفة وليس تحليلاً أقاليمياً شاملاً. وحتى عندما تضمنت المنشورات معلومات شائعة ومفيدة، ظل نشرها والتوعية بها محدودين. وسلط الضوء مؤخراً على المشكلة التي تحف بتوزيع المنشورات في التقييمين اللذين أجراهما مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ^(٧٤). وأوصي المكتب بأن تنهض كلا اللجنتين الإقليميتين بنقل ونشر أعمالهما في مجال البحث والتحليل، واستحداث أدوات للتواصل وإنشاء آليات لتتبع مدى وصول المنشورات واستخدامها.

٨٥- ويقوم مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، مستعيناً بمدخلات من اللجان الإقليمية، بإعداد التقرير السنوي للأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما^(٧٥)، الذي يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويشتمل على موجز

(٧٤) انظر IED-14-008 و IED-14-002.

(٧٥) انظر www.regionalcommissions.org/?p=239.

للتعاون فيما بين اللجان الإقليمية، بما في ذلك أنشطة التعاون الأقاليمي، والدروس المستفادة والرسائل الرئيسية والأولويات والاتفاقات ونواتج المؤتمرات. وأوصى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠٠٤ المقدم إلى الجمعية العامة بشأن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية (A/58/785) بأن يعاد تشكيل التقرير السنوي ويصبح أكثر إيجازاً لتيسير المناقشات في المجلس. غير أن استعراضاً أجري للتقارير الخمسة الأخيرة يدل على أنها عادة ما تقصّر عن استخلاص الاستنتاجات أو تقديم التوصيات. كما أنها لا تتضمن أي تقييم لفعالية المبادرات المضطلع بها أو تأثيرها، إلا في حالة مناقشتها في الاجتماعات أو المؤتمرات التي يفصلها التقرير. ويرى المفتشان أن ثمة مجالاً لأن يصبح التقرير السنوي للأمين العام أكثر اتساعاً بالموضوعية والتحليل، وأن يستخدم كأحد مدخلات اللجان الإقليمية في الاستعراض الشامل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٦- وتشتمل المبادرات المشتركة الأخرى للجان الإقليمية على المشاريع والأنشطة والحلقات الدراسية وإصدار البيانات المشتركة^(٧٦).

آليات تبادل المعلومات

٨٧- كان تبادل المعلومات فيما بين اللجان الإقليمية، بطرق خلاف الآليات المحددة أعلاه، مخصصاً بشكل أكبر. وفي بعض المجالات المواضيعية، مثل التنمية الاجتماعية، وتيسير التجارة، والطاقة المستدامة، كانت هناك مراكز اتصال في مختلف اللجان الإقليمية يجري تبادل المعلومات والاتصال بينها بانتظام. غير أن الزخم لهذا النوع من التعاون كثيراً ما يتوقف على اهتمام الإدارة العليا و/أو العلاقات الشخصية غير الرسمية. ولم توجد قاعدة بيانات مركزية لمعلومات الاتصال حسب المجال المواضيعي لكل لجنة إقليمية أو منبر مشترك يمكن لكل الأطراف المعنية الوصول إليه بسهولة. ورأت جميع اللجان الإقليمية أن هذا النوع من قواعد البيانات أو المنابر له أهميته ومن شأنه تحسين التعاون. غير أن بعض الذين أجريت معهم مقابلات أبدوا تحفظات بشأن مدى كثافة الموارد التي يتطلبها الاحتفاظ بقاعدة بيانات أو منبر من هذا القبيل على نحو منتظم. وذكرت بعض اللجان الإقليمية أيضاً اللغة بوصفها أحد التحديات التي تعترض تبادل المعلومات لأن الوثائق التي تصدرها لا تتاح أحياناً إلا باللغة الإسبانية أو العربية.

(٧٦) في عام ٢٠١٠، اتفقت اللجان الإقليمية على اتباع نهج مشترك إزاء تيسير التجارة. وأتاح لها ذلك تقديم رأي مشترك بشأن القضايا الرئيسية لتيسير التجارة على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، فيما يتعلق بالاحتياجات والنهج في مجال بناء القدرات. وفي عام ٢٠١٣، اشتركت اللجان الإقليمية في عقد سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن التحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال سياسي. وصممت هذه المبادرة من أجل دعم البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التي تمر بمرحلة انتقالية. ونظم أيضاً اجتماع جانبي على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل تبادل الخبرات في إدارة الأزمات والتحول إلى الديمقراطية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدر الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية بياناً مشتركاً يدعو الدول الأعضاء في كل منها إلى الحفز على التعجيل بالتحول إلى الطاقة المستدامة.

٨٨- ويرى المفتشان أن التعاون بين اللجان الإقليمية يمكن تعزيزه بطريقة أكثر فعالية وانتظاماً من خلال استخدام منصة إلكترونية مشتركة على غرار الشبكة المعنية بالطاقة، الذي أفيد بأنها تعزز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة، وتزيد المشاركة الجماعية بين الأمم المتحدة والجهات المعنية الخارجية الرئيسية^(٧٧).

٨٩- وقد كانت هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال اللجان الإقليمية. ففي اجتماع الأمناء التنفيذيين في تموز/يوليه ٢٠١٠، اقترح مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك إنشاء منصة إلكترونية مخصصة، يحتفظ بها المكتب ومن شأنها تمكين اللجان الإقليمية من التجمع في منتديات على أساس مجالات العمل والمصالح المشتركة، وكمثال على ذلك رؤساء تخطيط البرامج، والنقل والطاقة. وأيد الأمناء التنفيذيون الاقتراح في عام ٢٠١١. بيد أنه لم يحرز أي تقدم يذكر منذ ذلك الحين.

٩٠- وتمثل اقتراح غير رسمي من إحدى اللجان الإقليمية لهذا الاستعراض في إنشاء منصة إلكترونية لا تسمح فقط بمزيد من التفاعل الموضوعي بين اللجان الإقليمية، بل توفر أيضاً أداة لتعبيرها الجماعي. ويمكن أن تكون هذه المنصة الإلكترونية بمثابة أداة مشتركة لعرض وإبراز الإنجازات الموضوعية للجان الإقليمية الخمس، بما في ذلك المشاريع والمنشورات الرئيسية. وسوف تتيح أعمال جميع اللجان الإقليمية في مكان واحد، مما ييسر اطلاع وفود الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المختلفة عليها. وبالإضافة إلى كونها بمثابة قاعدة لبناء المعارف وتبادل المعارف، يمكن أن تكون هذه المنصة أيضاً بمثابة أداة للدعوة، وتعزيز وضوح و بروز البعد الإقليمي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تشكل في نهاية المطاف عنصراً هاماً من عناصر استراتيجية شاملة للاتصال تضعها اللجان الإقليمية.

٩١- ويرى المفتشان هذه المبادرة مفيدة ويعتقدان أن اعتماد التوصية التالية سوف يعزز التنسيق والتعاون بين اللجان الإقليمية ويزيد نشر أفضل الممارسات.

التوصية ٣

ينبغي أن يستكشف الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية إمكانية إنشاء منصة إلكترونية مشتركة لإدارة المعارف، وزيادة التبادل المنهجي للدروس المستفادة والممارسات الجيدة، واستخدامها أيضاً أداة للدعوة، من أجل زيادة توضيح وإبراز أنشطتها والترويج لمنتجاتها على الصعيد العالمي.

دال - دور مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

٩٢- كان التعاون مع مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك يمثل خمسة في المائة من إجمالي تعاون اللجان الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حسبما أفيد به من خلال استبيان

(٧٧) انظر www.un-energy.org.

وحدة التفتيش المشتركة^(٧٨). وكان هذا التعاون يتعلق أساساً بزيادة الوعي وتعزيز العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية، والاتصال مع إدارات المقر، ووضع نهج مشتركة للاجتماعات الحكومية الدولية، وغير ذلك من الأنشطة العالمية (بما فيها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقضايا التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، والاعتبارات الجنسانية، والإحصاءات)، والميزانيات البرنامجية المقترحة، وتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي، وتنسيق المقترحات المزمع تقديمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحساب التنمية.

٩٣- وكانت ردود اللجان الإقليمية بصفة عامة إيجابية إزاء اضطلاع مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك بتغطية مختلف المداولات بشأن السياسات وتمثيلها في نيويورك. ورداً على الأسئلة المتعلقة بتواتر تحقيق المزايا التي يتيحها التعاون مع المكتب، لاحظت أربع لجان إقليمية أن المبادرات المشتركة تسفر "عادة" عن مزايا متوقعة في الأجلين القصير والمتوسط، وردت واحدة بأن ذلك يحدث "أحياناً". ورأت ثلاث لجان إقليمية أن المبادرات المشتركة مع المكتب تيسر "عادة" الوفاء بمهام المنظمة وتحقيق أهدافها الأطول أجلاً؛ وردت واحدة بأنها تيسر ذلك "أحياناً"؛ وأشارت واحدة إلى أنها "نادراً" ما تفعل^(٧٩). وقدمت اللجان الإقليمية بعض الأمثلة العملية على الدعم الذي يوفره المكتب. وأبرز التنسيق الذي يقوم به المكتب لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خاصة باعتباره عملاً ناجحاً. وأعرب الأمناء التنفيذيون عن تقديرهم للدعم اللوجستي المقدم من المكتب في أثناء بعثاتهم إلى نيويورك.

٩٤- غير أن من جرت مقابلات معهم من اللجان الإقليمية أعربوا عن بعض الشك فيما إذا كانت المعلومات المقدمة إليها من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك دائماً جيدة التوقيت وشاملة. وأشارت اللجان الإقليمية إلى أن المكتب ينبغي أن يركز على المجالات البالغة الأهمية وأن يبذل جهوداً متضافرة للاستجابة للطلبات المقدمة من اللجان على وجه السرعة.

٩٥- واقترح أيضاً، بدلاً من السعي لتوفير موارد إضافية، أن يهدف مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك إلى استخدام موارده الحالية بطريقة أكثر فعالية. غير أنه إذا رئي أن من الضروري الحصول على موارد إضافية فعندئذ قد يكون أحد الخيارات إمكانية انتداب موظفين للمكتب، على المدى القصير، ويفضل أن ينتدبوا من اللجنة الإقليمية التي يكون أمينها التنفيذي قائماً بالتنسيق.

٩٦- ومن التحديات الأخرى التي أشارت إليها اللجان الإقليمية الطريقة التي حددت بها مهام مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. ووجد المفتشان أنه لا يوجد لدى اللجان الإقليمية فهم واضح لقابلية المكتب للمساءلة. وسلطت اللجان الإقليمية الضوء على ضرورة توضيح مستوى ملكيتها للمكتب.

(٧٨) يشمل جميع المبادرات المشتركة المضطلع بها خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، على النحو الوارد في استبيان وحدة التفتيش المشتركة.

(٧٩) تقييم على أساس أسئلة لها خيارات إجابة محددة بالفئات التالية: الاستجابة على النحو التالي: "عادةً" و"أحياناً" و"نادراً"، و"لا يحدث مطلقاً".

٩٧- ويدكر المفتشان بأن مسألتي عدم وضوح التسلسل القيادي والمساءلة قد سبق تحديدهما في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠٠٧، JIU/REP/2007/10، عن مكاتب الاتصال في منظومة الأمم المتحدة، الذي أبرز أن مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، في تمثيله إياها في اللجان الكائنة في مقر الأمم المتحدة، كثيراً ما يضطر إلى اتخاذ قرارات دون أن يتوافر لديه أي وقت للرجوع إلى اللجان الإقليمية والتشاور معها.

٩٨- وفيما يتعلق بمعالجة مسألتي القيادة والمساءلة، يرى المفتشان ميزة في الترتيب الذي يتبع مدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك بمقتضاه رسمياً منسق اللجان الإقليمية. وهما، علاوة على ذلك، يوافقان على ضرورة أن يقرر الأمناء التنفيذيون بشكل مشترك أولويات المكتب ومهامه وتسلسله الإداري، وما إلى ذلك، وأن يوافقوا على تفاصيل خطة العمل السنوية للمكتب. ويعتقد المفتشان أن تنفيذ التوصية التالية سوف يؤدي إلى تعزيز الكفاءة والمساءلة في عمل المكتب، مما يؤدي، بالتالي، إلى تعزيز الفعالية والتعاون بين المكتب واللجان الإقليمية.

التوصية ٤

ينبغي أن يعتمد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية، بحلول عام ٢٠١٦، اختصاصات محددة تعرف بوضوح مهام مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك ومسؤولياته وموارده وقابليته للمساءلة، وأن يعدلوا التوصيفات الوظيفية لمدير المكتب وموظفيه، حسب الاقتضاء.

خامساً- التعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة

٩٩- تُجمع اللجان الإقليمية على أهمية التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، الذي يشكل جزءاً من الاستراتيجية الرئيسية للجان الإقليمية، ومن تخطيطها، ووثائقها البرنامجية والمتعلقة بالتقارير^(٨٠). فهو يكفل الأخذ بنهج شامل للجميع ويتسم بالاتساق والتكامل لمعالجة الأولويات الحالية والناشئة للمناطق، وتجنب ازدواجية الجهود والبناء على مواطن القوة والمزايا النسبية التي تتمتع بها اللجان الإقليمية. ويعرض الجدول ١٠ أدناه ردود اللجان الإقليمية بشأن مدى تواتر تحقيق المزايا الناجمة من التعاون مع كيانات الأمم المتحدة.

الجدول ١٠

تحقيق الفوائد من التعاون مع كيانات الأمم المتحدة

الردود الواردة من اللجان الإقليمية على الأسئلة بشأن ما إذا كان التعاون مع باقي منظومة الأمم المتحدة:			
عادة	أحياناً	نادراً	لا رأي
يسفر عن المزايا المتوقعة في الأجلين القصير والمتوسط	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا	-
يسر إنجاز ولايات المنظمة وأهدافها	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا	-

المصادر: الردود على استبيانات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من اللجان الإقليمية.

(٨٠) ومن الأمثلة على ذلك الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، واستراتيجية الشراكة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ألف - مستوى ونوع التعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة

١٠٠- يعرض الجدول ١١ المبادرات المشتركة بين اللجان الإقليمية وشركائها الرئيسيين في منظومة الأمم الرئيسية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حسيماً أبلغ عنه من خلال الردود على الاستبيان وقاعدة بيانات مشاريع حساب التنمية^(٨١). ومثل التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ما يزيد على ٥٥ في المائة من مجموع عدد المبادرات المشتركة المذكورة في الردود على الاستبيان، مما يؤكد أهمية هذا النوع من التعاون للجان الإقليمية.

١٠١- وتمثلت مجالات التعاون الرئيسية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى فيما يلي: البيئة، والتنمية المستدامة (بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥)، والإحصاءات، والتنمية الاجتماعية، وسياسات الاقتصاد الكلي، والزراعة، والتأهب للكوارث والحد من المخاطر، والموارد الطبيعية والطاقة، والمسائل الجنسانية، والهجرة، والسكان، والحوكمة، والعلم، والتكنولوجيا والتجارة.

١٠٢- وكان أعلى قدر من التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. فقد شاركت الإدارة بصفات مختلفة فيما لا يقل عن ربع المبادرات المشتركة المبلغ عنها. وكثير من هذه المبادرات كانت تشترك فيها الإدارة واللجان الإقليمية الخمس جميعاً. وكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الجهات الشريكة الهامة الأخرى، وتعاونت أيضاً في عدة حالات مع جميع اللجان الإقليمية الخمس. وكان توزيع المبادرات المشتركة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بالتساوي تقريباً بالنسبة لجميع اللجان الإقليمية الخمس.

١٠٣- وجرى التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد في معظم الأحيان عن طريق حساب التنمية، رغم حدوث قدر من التعاون الثنائي. وتمثلت المجالات الرئيسية للتعاون مع الإدارة والأونكتاد خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في الإحصاءات والتجارة والتنمية المستدامة، والحوكمة، والنقل، والسياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية والسكان.

(٨١) طُلب إلى اللجان الإقليمية أن تذكر جميع المبادرات المشتركة المصطلح بها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. ولا يشمل الجدول جميع المنظمات الشريكة التي ذكرت، بل يقتصر على التي تتعاون منها أكثر من غيرها مع اللجان الإقليمية.

الجدول ١١

المبادرات المشتركة بين اللجان الإقليمية وشركائها الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣^(٨٢)

عدد المبادرات المشتركة خلال فترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٢	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	الأونكتاد	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	البرنامج الإنمائي	منظمة الأغذية والزراعة	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	مكتب الممثل السامي المعني بأفقر البلدان نمواً والبلدان النامية الساحلية، والحدود الجزرية الصغيرة النامية	منظمة العمل الدولية	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	منظمة الصحة العالمية	اليونيسيف	المجموع
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٤	٦	٤	٣	١	٢	٢	١	١	-	-	٣٥
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٩	٣	٩	٨	٤	١	٣	٢	٣	٥	١	٤٨
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠	٤	٥	٨	٥	٧	-	٢	٢	٢	٢	٤٨
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٣	١٠	٤	٣	٢	١	٣	٢	-	-	٣	٤١
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٩	٤	٤	٣	٢	٢	-	١	١	-	-	٢٦

المصادر: الردود على استبيانات وحدة التفتيش المشتركة، وقاعدة بيانات مشروع حساب التنمية.

(٨٢) من الأمثلة على التعاون خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ما يلي:

- التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع إطار منسق من أجل تطوير الطاقة الأحيائية في أفريقيا لدعم أعضاء الاتحاد الأفريقي؛
- القسم المعني بالغابات والأحشاب المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة، الممول من كلتا المنظمتين ويعمل على تنفيذ برنامج عمل متكامل مشترك، يتيح القيام باستجابة فعالة ومنسقة طويلة الأجل للتطورات المستجدة في المنطقة الأوروبية، كإدارة المستدامة للغابات وتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام؛
- برنامج عمل مشترك (بتمويل مشترك) بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان يرمي لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على إنتاج وتحليل واستخدام ونشر بيانات إحصائية جيدة النوعية عن الديناميات السكانية، والشباب، والمساواة بين الجنسين من أجل تنوير عملية صنع القرار والمنظور الجنساني؛
- التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد، و ١٠ كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشأن الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (بما في ذلك العمل المتعلق بقياس أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاعتبارات الجنسانية)؛
- التعاون بشأن التقرير المقدم عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإدارة الشؤون السياسية والأونكتاد ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

باء- التعاون بشأن المهام المعيارية والتحليلية

١٠٤- يمثل التعاون بشأن المهام المعيارية والتحليلية النوع الرئيسي للتعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتضطلع اللجان الإقليمية بمهمة دعوة الدول الأعضاء في منطقة كل منها إلى الانعقاد؛ ويتيح لها ذلك القيام بدور هام في الجمع بين المسؤولين الرفيعي المستوى وسائر الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل وضع المعايير، وبناء التوافق في الآراء والمتابعة بشأن المبادرات العالمية الرئيسية، من قبيل المبادرات التي تنبثق عن اللجان الفنية، ومنها على سبيل المثال، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٥- وقد أفادت معظم الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، بأن التحليل والمناقشات التي تجري على الصعيد الإقليمي أعمق منهما في المقر، لأن الدول الأعضاء يتاح لها المجال لتكوين موقف موحد قبل مناقشة المسائل على الصعيد العالمي. وكذلك تفسح اللجان الإقليمية المجال لتوخي مزيد من الدقة في تفسير ما تعنيه المسائل التي تثار في المقر بالنسبة للمنطقة، بما في ذلك تمويل التنمية أو إدارة الموارد الطبيعية. وهي تحظى أيضاً بالتقدير لنهجها المشترك بين القطاعات واتصالها المنتظمة مع طائفة من الوزارات التنفيذية.

١٠٦- وقد أشير إلى الدور الذي تؤديه معظم اللجان الإقليمية باعتبارها "مجمعاً فكرياً" على أنه من مكامن قوتها الرئيسية. فاللجان الإقليمية تجمع المعلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الاتجاهات السياسية بين الدول الأعضاء. كما أنها تملك القدرة على توفير البحوث والتحليلات التفصيلية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في مناطقها. وعلى سبيل المثال، نسقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع ٢٠ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إصدار وثيقة مشتركة بين الوكالات بعنوان "التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: متابعة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر ريو+٢٠"^(٨٣). ورحبت الدول الأعضاء بذلك في إطار المشاورات الإقليمية لعام ٢٠١٣ في بوغوتا.

١٠٧- وقد كانت بعض الأعمال المعيارية والتحليلية للجان الإقليمية قابلة للتكرار في مناطق أخرى. فقد اعتمدت القواعد والمعايير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، على الصعيد العالمي، وباب الانضمام إليها مفتوح أمام جميع البلدان، واعترفت منظمات الأمم المتحدة الشريكة بأنها عظيمة الفائدة. وأعرب ممثلو الدول الأعضاء من المنطقة الذين أجريت معهم مقابلات عن تقديرهم للعمل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما لارتفاع مستوى جودة ما تضعه من صكوك قانونية ومبادئ توجيهية وقواعد ومعايير.

(٨٣) متاحة من الموقع: http://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/3184/S2013412_en.pdf?sequence=1.

جيم- التعاون بشأن الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري

١٠٨- وكما تبين الورقة التكميلية لهذا التقرير، لم يكن القيام بدور تنفيذي متوحيّ أصلاً للجان الإقليمية. غير أن مهامها اتسعت، في عام ١٩٧٧، "لتشارك مشاركة فعلية في الأنشطة التنفيذية التي يُضطلع بها من خلال منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إعداد البرامج المشتركة بين الأقطار، حسب الاقتضاء، في منطقة كل منها"^(٨٤). ومع ذلك، يذهب البعض إلى أن دور اللجان الإقليمية ما زال هو دور الميسر للتعاون الإقليمي أكثر مما هو قائد الفريق^(٨٥). ويتفق المفتشان مع هذه الملاحظة. وقد طلب القرار الصادر في عام ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، تكثيف التعاون بينها على دعم أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتنسيق الوثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وإنشاء و/أو تحسين آليات التعاون.

١٠٩- وصادف هذا الاستعراض آراء شتى بشأن المدى الذي يبلغه العمل التنفيذي للجان الإقليمية، ودرجة توثيق عملها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما على الصعيد القطري. فأيد بعض الذين أجريت معهم مقابلات من اللجان الإقليمية والمجموعة الفصل الواضح بين وظيفتي وضع المعايير والتحليل، من جانب، والمهام التنفيذية من جانب آخر. وشددوا على أن اللجان الإقليمية، باستخدام منظورها الإقليمي، ينبغي أن تركز على العمل في مجال بناء القدرات المستمد من المعايير والسياسات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يمكنها مساعدة البلدان في تنفيذ الصكوك والاتفاقات القانونية الإقليمية، وفي معالجة القضايا الإقليمية والعابرة للحدود. أما منظمات المجموعة، من الناحية الأخرى، فينبغي لها باستخدام منظارها الخاص بالمستوى القطري، أن تركز على الأنشطة التنفيذية والمشاريع على الصعيد القطري. ثم توفر بعد ذلك، على الصعيد الإقليمي، تجميعاً قيماً للخبرات التنفيذية والإنسانية المكتسبة من المستوى القطري.

١١٠- غير أن معظم الذين أجريت معهم مقابلات من اللجان الإقليمية وكيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، رأوا أن منظورات اللجان الإقليمية من شأنها أن تضيف قيمة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية^(٨٦) وأن تعزز الصلة بين المستويين القطري والإقليمي. وفي بعض المناطق، لاحظت كيانات المجموعة أن القدرة التحليلية لدى الأفرقة القطرية

(٨٤) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، الفقرة ٢٣ من المرفق الرابع.

(٨٥) انظر Yves Berthelot, *Unity and Diversity in Development Ideas: Perspectives from the UN Regional Commissions* (Bloomington: Indiana University Press, 2004). [إيف برتيلو، *الوحدة والتنوع في الأفكار المتعلقة بالتنمية: وجهات نظر من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة*].

(٨٦) إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو وثيقة البرنامج بين حكومة من الحكومات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة التي تصف الإجراءات والاستراتيجيات الجماعية للأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية. ويتضمن الإطار النتائج والأنشطة ومسؤوليات كل من منظمات الأمم المتحدة التي توافق عليها الحكومة. وعادة ما يمتد الإطار من ثلاث إلى خمس سنوات ويشتمل على استعراضات في مواعيد مختلفة.

ستحسن لو كانت للجان الإقليمية عضوية نشطة في تلك الأفرقة^(٨٧). كما أشارت إلى أن العديد من الصناديق والبرامج، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد بدأت في القيام بدور في أعمال وضع المعايير والسياسات على أساس الولايات المسندة إليها من مجالسها التنفيذية.

١١١- وهناك مستويات متباينة للمشاركة من جانب مختلف اللجان الإقليمية مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في إعداد واستعراض أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا تستعرض الأطر في المنطقة وتعلق عليها، واعتبرت كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه الممارسة مفيدة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الأفرقة القطرية في تخطيط واستعراض أطر أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتلقى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأطر والتقييمات القطرية المشتركة لاستعراضها وتقديم بانتظام تعليقات موضوعية على الوثائق المتعلقة بالدول الأعضاء التي يرتفع مستوى مشاركتها معها. واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أعضاء ناشطون في أفرقة دعم الأقران التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إقليم كل منها. وأفادت قلة من موظفي المكاتب دون الإقليمية الذين أجريت معهم مقابلات من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنهم شاركوا في اجتماعات الأفرقة القطرية وقدموا مساهمات في الأطر. ومن ناحية أخرى، أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن سياساتها تتمثل في عدم الانضمام إلى اجتماعات الأفرقة القطرية في معظم الدول الأعضاء حفاظاً على ما تعتبره حديثاً. غير أن هذا لا يمنع تلك اللجنة الإقليمية من العمل بشكل ثنائي مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أو التعليق على الأطر عندما تُسأل عن ذلك.

١١٢- ويرى المفتشان أن أي عمل في مجال تنمية القدرات على الصعيد القطري من قبل اللجان الإقليمية ينبغي إدراجه في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن اللجان ينبغي لها أن تساهم في الأطر بطريقة أكثر منهجية. وبالتالي، فهما يشجعان الأماء التنفيذيين على كفاءة المزيد من الاتساق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الاستعراض والتعليق المنتظمين على أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقديم منظورهم الإقليمي، واقتراح أن يُدرج في هذه الأطر أي عمل لتنمية القدرات يخططون للاضطلاع به على الصعيد القطري.

(٨٧) فيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في اللجان الإقليمية، هناك ٤٤ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و٢٤ فريقاً في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، و٢٦ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و٢٥ في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، و١٥ في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد يمكن للجان الإقليمية التعاون معها.

دال - آلية التنسيق الإقليمية

١١٣- تتخذ منظمة الأمم المتحدة عدة مبادرات لكفالة الاتساق في أنشطة المنظومة على الصعيد الإقليمي. وفي عام ١٩٩٨، شدد تقرير الأمين العام عن اللجان الإقليمية في إطار برنامج إصلاح الأمم المتحدة على أن "الأمم المتحدة يجب أن تحسن تنسيق أنشطة اللجان الإقليمية مع الأنشطة الإقليمية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها" وأن "العلاقة بين اللجان الإقليمية والأنشطة الإقليمية للمنظمة تستحق اهتماماً وثيقاً على نحو خاص"^(٨٨). وحدد التقرير المسألة الأساسية التي "تتركز ... على العلاقة بين الكيانات التي تدعي القيام 'بالتنسيق' والكيانات التي يفترض 'تنسيقها'"^(٨٩). واقترح الأمين العام "أن تعقد اجتماعات سنوية في كل منطقة جغرافية، بين اللجان الإقليمية وجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها وإداراتها التي تشارك في الأنشطة الإقليمية والأنشطة المشتركة بين البلدان. وستصمم هذه الاجتماعات بحيث تحقق تبادل المعلومات وتعزز العمل المشترك من أجل تدعيم التآزر وتجنب التداخل ... كما ستجري أنشطة متابعة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفي فريق الأمم المتحدة الإنمائي"^(٩٠).

١١٤- وبناء على اقتراح الأمين العام، أنشئت آلية التنسيق الإقليمية عن طريق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، الذي سلم فيه المجلس بأنه "يتطلب الدور القيادي للجان الإقليمية قيامها بعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات في كل منطقة من أجل تحسين التنسيق بين برامج العمل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة"^(٩١). وقد كان القصد من هذه الاجتماعات أن تكون "فعالة من حيث التكاليف وقائمة على التنسيق القائم بالفعل على الصعيد الإقليمي"^(٩٢). ونصّ المجلس كذلك على أن يجري إبلاغه بنتائج الاجتماعات عن طريق الهيئات الحكومية الدولية المعنية في كل من اللجان الإقليمية.

١١٥- ولم يتمكن هذا الاستعراض من الوقوف على القرارات أو المقررات التي اتخذتها الهيئات التشريعية بشأن ما ينبغي أن تشمله آلية التنسيق الإقليمية في مقابل الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، فيما عدا عبارات تشجيع قليلة من الجمعية العامة على مر الزمن لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التنسيق من خلال آلية التنسيق الإقليمية. ونتيجة لذلك، فقد ازداد الشعور بالتداخل والازدواجية بين الاثنين، لا سيما بعد أن انتقلت المجموعة إلى ساحة "العمل التمهيدي في مجال السياسات".

(٨٨) انظر تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، E/1998/65، الفقرة ١٦.

(٨٩) المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

(٩٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

(٩١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث-باء، الفقرة ١٣.

(٩٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٣.

١١٦- وفي عام ٢٠٠٨، قُيِّمت دراسة أجرتها اللجان الإقليمية بعنوان "اتساق الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي: أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية وفريق المديرين الإقليميين"^(٩٣) فعالية آلية التنسيق الإقليمية وعلاقتها بسائر آليات التنسيق، مثل الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (وكانت تُعرف باسم أفرقة المديرين الإقليميين قبل ٢٠١٠^(٩٤)). وتضمنت الدراسة عدداً من التوصيات الرامية إلى تحسين التنسيق وتعزيز أوجه التآزر بين آليات التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية (انظر المرفق الرابع). وشملت هذه التوصيات تركيز الآلية على السياسات والدعم المعياري والعمل التحليلي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال التركيز المواضيعي على الجهود الإنمائية المبذولة على الصعيد القطري والارتباط بها والتكامل معها. ورحبت وحدة التفتيش المشتركة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة، واقترحت بدورها كمعيار مرجعي للآلية والأفرقة أن تقوم بصورة فعالة بتعزيز الاتساق والتكامل على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي وعلى المستوى القطري^(٩٥).

١١٧- وجرى الاتفاق لاحقاً بين رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية على تقسيم العمل وأوجه التكامل بين الأدوار والمهام التي تضطلع بها آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واعتمد من مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨^(٩٦). ولاحظ الأمناء التنفيذيون أن على آلية التنسيق الإقليمية معالجة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة مع التركيز على الجوانب المعيارية والتحليلية، وكذلك على البرامج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك ربطها بالعمل الإنمائي على الصعيد القطري وإدماجها فيه، بينما تركز الأفرقة الإقليمية على تقديم دعم متسق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعلى المسائل التنفيذية ذات الصلة بالصعيد القطري. وكان هذا يتفق مع عمل الأفرقة الإقليمية، التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في توفير القيادة والتوجيه الاستراتيجي والدعم للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية من أجل تحقيق النتائج على المستوى القطري^(٩٧).

(٩٣) متاحة من الموقع www.regionalcommissions.org/rcm.pdf.

(٩٤) انظر www.undg.org/content/regional_undg_teams.

(٩٥) انظر JIU/REP/2009/9، عن دور الممثلين الخاصين للأمين العام والمنسقين المقيمين. المعيار ٧ ويتحقق من خلال (أ) الآلية التنسيقية الإقليمية التي توفر السياسات والأعمال المعيارية والتحليلية بشأن المسائل المواضيعية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ (ب) أفرقة المديرين الإقليميين التي توفر القيادة والتوجيه الاستراتيجي والدعم للجان الإقليمية/الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف التنفيذية على المستوى القطري؛ (ج) اعتماد نماذج ثابتة لآليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين في مختلف المناطق، مع إتاحة المجال لإضافة بعض المهام التي تقتضيها السياقات والأولويات الإقليمية؛ (د) ترسيخ آليات التنسيق الإقليمية في بنية الأمم المتحدة التي تشمل مجلس الرؤساء التنفيذيين والأجهزة الثلاثة الرئيسية التابعة له؛ (هـ) تنسيق خطط العمل والاجتماعات السنوية المتعاقبة لآليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين؛ (و) إيجاد علاقة فعالة ووثيقة ومتبادلة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأذرع الإقليمية للوكالات الأخرى واللجان الإقليمية.

(٩٦) انظر CEB/2008/2.

(٩٧) انظر <https://undg.org/home/regional-teams>.

١١٨- وفي عام ٢٠١٠، أوردت ورقة مقدمة من اللجان الإقليمية^(٩٨) بغرض زيادة تحديد مهام الآليتين المذكورتين أهداف آلية التنسيق الإقليمية على النحو التالي:

(أ) إنشاء منتدى رفيع المستوى للسياسات لتبادل الآراء بشأن التطورات والتحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تواجهها المناطق والمناطق دون الإقليمية، والتفاعل بين المناطق والصعيد العالمي؛

(ب) تعزيز التناسق بين السياسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة استجابة للأولويات والمبادرات الإقليمية المحددة، من خلال الأفرقة العاملة لآلية التنسيق الإقليمية والمجموعات؛

(ج) وضع استجابات إقليمية متسقة على صعيد السياسات بشأن أولويات علمية مختارة، وتوفير منظورات إقليمية للمستوى العالمي بشأن مسائل من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين؛

(د) إنشاء منتدى لتبادل أفضل الممارسات والدروس المكتسبة، والتحليل المشترك بين الوكالات ووضع الأطر المعيارية والتحليلية المشتركة بين الوكالات استجابة للأولويات المحددة؛

(هـ) تعزيز البرمجة المشتركة بشأن المسائل التي تشترك عدة وكالات في تحليلها ووضع معاييرها، وكمثال على ذلك، خريطة الطريق الإقليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) تعزيز التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة، مثل الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، وما إلى ذلك؛

(ز) تعزيز اتساق السياسات والبرمجة المشتركة لدعم جهود ومبادرات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي^(٩٩).

١١٩- واقتُرحت الورقة المقدمة من اللجان الإقليمية في عام ٢٠١٠ بعض المنجزات المستهدفة لآلية التنسيق الإقليمية، وهي التحليلات المشتركة المتعلقة بالمسائل والتحديات الإقليمية الرئيسية؛ والمنشورات الإقليمية المشتركة؛ وأطر السياسات/خطط العمل الإقليمية بشأن القضايا العابرة للحدود والمسائل الأخرى ذات الصلة التي يتعين معالجتها على الصعيد الإقليمي؛ ووضع المبادئ التوجيهية للسياسات العامة الإقليمية إزاء المسائل الشاملة لعدة قطاعات؛ والمداخلات الإقليمية

(٩٨) "System-wide Coherence at the Regional Level: Regional Coordination Mechanism and Regional Directors" Teams: Functions and Complementarities
[الآلية التنسيق الإقليمية: نظام المنظومة على الصعيد الإقليمي: آلية التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين: المهام وأوجه التكامل]، متاح من الموقع
<http://regionalcommissions.org/sysrcm.pdf>

(٩٩) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

للمؤتمرات العالمية؛ وعمليات المسح الإقليمية للخبرات الفنية والبرامج؛ والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية المشتركة بين الوكالات لدعم المبادرات الإقليمية وجهود التكامل الإقليمي^(١٠٠).

١٢٠- واقتُرحت الورقة أيضاً الكيفية التي يمكن بها لأعمال آلية التنسيق الإقليمية أن تسهم في الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/أفرقة المديرين الإقليميين والعكس. وعلى وجه الخصوص، يمكن للآلية إحالة نتائج أعمالها بشأن اتساق السياسات إلى الفريق الإقليمي لمناقشاته بشأن السياسات القطرية، وتيسير إدماج العناصر ذات الصلة من البرامج الإقليمية ودون الإقليمية في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطرية دعماً لخطة التنمية القطرية. ومن ناحية أخرى، يمكن للفريق الإقليمي أن ينقل تجارب السياسات الوطنية إلى الآلية من أجل استخلاص الدروس من هذه التجارب على الصعيد الإقليمي، والعمل على تعزيز التقارب بين السياسات^(١٠١).

١٢١- وبالرغم من هذه المحاولات لتوضيح دور كل من آلية التنسيق الإقليمية والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ما زالت هناك بعض الشواغل بشأن أوجه التداخل والازدواجية في الجهود بينهما. وبناء على المعلومات الواردة أثناء إعداد هذا التقرير، يبدو أنه أياً من التوصيات الواردة في الدراسة التي أجريت في عام ٢٠٠٨ لم تنفذ بالكامل من جميع اللجان الإقليمية. وفي كثير من المناطق، ما زال يوجد قصور في المشاركة بين الاثنين. وتطرح الاختلافات بين اللجان الإقليمية والمجموعة في تعريف "المناطق" تحديات إضافية.

١٢٢- ويرى المفتشان أن اللجان الإقليمية ينبغي أن تحلل جدوى وإمكانية تطبيق التوصيات الواردة في دراسة عام ٢٠٠٨ "الاتساق في الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي: أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية وفريق المديرين الإقليميين" بالتشاور مع الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين المواءمة بين آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية في منطقة كل منها^(١٠٢). وقد أوصت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في هذا السياق، بدراسة مدى التداخل بين العضوية الفعلية والتمثيل في كل منهما، والنظر في ممارسة تبادل جداول أعمالهما بغية تحديد مجالات التفاعل والحاجة إلى التنسيق.

١٢٣- وتؤكد الاستعراضات اللاحقة للجان الإقليمية مجدداً ضرورة تحسين الدور الذي تؤديه آلية التنسيق الإقليمية وأدائها. وفي عام ٢٠١٢، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصية إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الضمان قيامها بدور قيادي في آلية التنسيق الإقليمية في المنطقة عن طريق ما يلي: (أ) استخدام قدرتها الفريدة على عقد الاجتماعات لتحقيق المزيد

(١٠٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٣.

(١٠١) المرجع نفسه، الفقرة ١٥.

(١٠٢) نوهت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الصدد إلى أن آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، التي ترأسها، تؤدي دوراً أساسياً في تحسين الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لدعم برنامج الاتحاد الأفريقي وشاركته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من حيث تبادل الخبرات وتلاقحها. وجرى أيضاً توسيع نطاق آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا من آلية للتشاور إلى آلية للتنسيق كما وسعت نطاق تغطيتها بإنشاء مجموعات إضافية.

من الوضع والتأثير؛ (ب) تحديد مقاييس مناسبة للأداء تقيّم دورها القيادي على أساسها^(١٠٣). وأدرجت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤشرات بشأن قيادتها آلية التنسيق الإقليمية في خطة عملها لعام ٢٠١٣^(١٠٤)، وقد أغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية الآن هذه التوصية.

١٢٤- وقد أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن آلية التنسيق الإقليمية تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التعاون والتنسيق والاتساق، وتجتمع بانتظام، ولكن اللجنة أقرت بأنه لا يزال هناك مجال لتعزيز دور الآلية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال الأفرقة العاملة، ولتحسين أوجه التآزر مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ.

١٢٥- وسبق لوحدة التفتيش المشتركة، في استعراضها التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن أوصت بأن "يقدم الأمين التنفيذي للجنة، بالتشاور مع الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اقتراحاً عملياً، يحدد الاتفاق على تقسيم واضح للعمل بين الفريق المذكور وآلية التنسيق الإقليمية، بما في ذلك إجراءات التعاون ذات الصلة، بهدف تعزيز التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة وتجنب التداخل بين أنشطة التنسيق على الصعيد الإقليمي"^(١٠٥).

١٢٦- ويخلص المفتشان إلى أن آلية التنسيق الإقليمية أداة حاسمة على الصعيد الإقليمي، إلى جانب اللجان الإقليمية بوصفها المحرك الرئيسي لها. ولمعالجة التداخل المستمر بين الآلية والفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يرى المفتشان أن تنفيذ التوصية التالية سوف تساعد على تعزيز كفاءة التعاون الإقليمي من خلال توضيح الأدوار التي تقوم بها كل من الآلية والمجموعة وكيفية التفاعل بينهما، مما يتيح لكلتا الآليتين إنجاز أهدافهما الخاصة بشكل أفضل.

التوصية ٥

ينبغي أن يستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي التشريعات القائمة المتعلقة بأهداف وطرائق آلية التنسيق الإقليمية، بناء على مساهمات من اللجان الإقليمية تُدمج في تقرير للأمين العام، ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بهدف تعزيز الدور التنسيقي الذي تضطلع به الآلية، وتوضيح العلاقة بينها وبين الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(١٠٣) انظر "Comprehensive Audit of the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)" [المراجعة الشاملة لحسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا]، التوصية ١، متاحة من الموقع <http://usun.state.gov/documents/organization/211494.pdf>.

(١٠٤) انظر (2010) Regional Coordination Mechanism for the Arab Region, terms of reference [آلية التنسيق الإقليمية للمنطقة العربية، الاختصاصات].

(١٠٥) Review of management and administration in the Economic Commission for Latin America and the Caribbean, JIU/NOTE/2013/2 [استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي]، التوصية ٣.

هاء- التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٢٧- من حيث المبدأ، ينبغي أن تعمل اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية معاً عن كثب لأنها كيانات تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ولها نفس الوظائف الاقتصادية والاجتماعية. ومع أن جميع اللجان الإقليمية متفقة على أهمية التعاون مع الإدارة، فقد وصف كثيرون ممن أجريت مقابلات معهم علاقات عملهم مع شعب الإدارة بأنها مخصصة وتستند في كثير من الأحيان إلى الصلات الشخصية بدلاً من الآليات القائمة. وقد قُيِّم التعاون بأنه جيد في بعض المجالات، منها على سبيل المثال، التنمية الاجتماعية، وإعداد تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، وبأنه لا يذكر في مجالات أخرى، كتنسيق النقل والتجارة مثلاً.

١٢٨- وهناك آلية واحدة يعقدها وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي ويجري داخلها استعراض المسائل المتعلقة بالتعاون فيما بين كيانات الأمانة العامة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتفاق على الأولويات هي اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(١٠٦). أما اللجنة التنفيذية الموسعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة المرتبطة بها فيتسع نطاقها ليشمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء من خارج الأمم المتحدة^(١٠٧). وتشمل أهداف اللجنة التنفيذية "تحقيق توازن أفضل بين الأبعاد العالمية والإقليمية للتنمية، من حيث التحليل وتحديد المعايير والمساعدة التقنية"^(١٠٨)، وبالتالي التسليم بأهمية التعاون مع اللجان الإقليمية. وأشارت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً إلى أن اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تطورت لتصبح اللجنة التنفيذية الموسعة لكفالة أن تتعاون المنظومة ككل على نحو فعال من أجل العمليات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية الدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

١٢٩- وفي الوقت الحالي، يتوقف زخم الأفرقة العاملة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة على من يمسك بزمام القيادة. وتوجد حالياً ١٠ أفرقة عاملة تابعة للجنة التنفيذية. واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أعضاء في الأفرقة العاملة العشرة جميعاً، في حين تتمتع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعضوية في ٩ أفرقة عاملة وتشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ٨ أفرقة. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في رئاسة مجموعة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بينما تشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في

(١٠٦) يبلغ عدد الأعضاء في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ١٩ عضواً، بما يشمل اللجان الإقليمية الخمس. انظر www.un.org/en/development/other/ecesa/members.shtml.

(١٠٧) انظر www.uncsd2012.org/ecesaplus.html.

(١٠٨) انظر تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية، A/53/374، الفقرة ٤.

رئاسة مجموعة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والطاقة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في رئاسة مجموعة التجارة الدولية مع الأونكتاد ومجموعة السكان مع الإدارة، وتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في رئاسة مجموعات الاقتصاد الكلي والمالية والإحصاء مع الإدارة^(١٠٩).

١٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجان الإقليمية أن تعمل بشكل وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الولايات المنبثقة عن اللجان الفنية وهيئات الخبراء، لأن الإدارة هي الكيان الرئيسي الذي يدعم هذه الهيئات. وتشارك الإدارة أيضاً في رئاسة فرقة العمل المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٣١- ومن المعترف به، بما في ذلك على مستوى الرؤساء، ضرورة تعزيز العلاقة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية. أما المشاكل فتتعلق أساساً بعدم كفاية معرفة أي منهما على الصعيد التقني بالعمل الذي تضطلع به الأخرى وعدم كفاية تبادل المعلومات بشأن الإعدادات والأنشطة ونتائجها. وأتاحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أمثلة على الخطوات التي اتخذتها في الآونة الأخيرة لتحسين التعاون مع الإدارة، بما في ذلك عقد اتفاق غير رسمي على ألا تقوم الإدارة بأي عمل ميداني في منطقة اللجنة دون إبلاغها. وأفيد بأنه جرى إطلاع اللجان الإقليمية الأخرى على هذه المبادرة.

١٣٢- وكذلك قد أدت التغيرات التي طرأت مؤخراً على قيادات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك على مستوى وكيل الأمين العام، إلى تغيير الزخم باتجاه المزيد من التعاون. فأشارت بعض اللجان إلى تحسن في علاقتها بالإدارة خلال العام الماضي، حيث عقدت مداولات بالفيديو كل ثلاثة أشهر على الأقل بين اللجان الإقليمية والإدارة في مجالي السكان والإحصاءات، فضلاً عن استحداث نظام مراكز التنسيق للتعاون في مجالات من قبيل التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى مشاركة بناءة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويعتقد المفتشان أن كلا من اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى أن تستفيد بشكل أفضل وأكثر منهجية من الخبرة الفنية والمزايا النسبية للأخرى. وتعدّ إقامة الآليات المؤسسية لتعزيز التبادل المنتظم للمعلومات بين الإدارة واللجان الإقليمية عن الأنشطة الحالية والمقبلة خطوة أولى أساسية في هذا الصدد.

واو- دور نائب الأمين العام

١٣٣- أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٥٢ بء، وظيفة نائب الأمين العام، وجعلت إحدى مهامها على وجه التحديد "تقديم الدعم للأمين العام في كفالة التساوق ما بين القطاعات وما بين المؤسسات في الأنشطة والبرامج وتقديم الدعم للأمين العام في النهوض بصورة الأمم المتحدة ودورها

(١٠٩) انظر www.un.org/en/development/other/ecesa/clusters/women.shtml.

القيادي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها مركزاً رائداً في مجال السياسات الإنمائية والمساعدة الإنمائية".

١٣٤- وفي عام ١٩٩٨، طلب الأمين العام إلى نائب الأمين العام أن يدعو آليات التنسيق الإقليمية في كل منطقة إلى الانعقاد^(١١٠). ويرأس نائب الأمين العام على أساس فصلي اجتماعاً غير رسمي للأمناء التنفيذيين عن طريق التداول بالفيديو لضمان مساهمة اللجان الإقليمية في العمليات العالمية بفعالية وفي الوقت المناسب. وترى اللجان الإقليمية أن لرئاسة نائب الأمين العام الآلية أثراً إيجابياً للغاية في حشد التأزر والتعاون من جانب كيانات الأمم المتحدة الإقليمية. ويرى المفتشان أن لنائب الأمين العام، تمثيلاً مع هذه المهمة المحددة، دوراً استباقياً بدرجة أكبر ينبغي أن يؤديه في تنسيق الجهود الإنمائية. وهذا يشمل تعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب المفتشان بمبادرة نائب الأمين العام إلى عقد اجتماع مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية في عام ٢٠١٤.

١٣٥- ويرى المفتشان أن يواصل نائب الأمين العام كفاءة وتعزيز الاتساق والتعاون بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، مع التدخل على النحو المناسب، حسب الضرورة، لتسوية الخلافات وتعزيز العلاقة والحد من الازدواجية. ويرى المفتشان أن اعتماد التوصية التالية سوف يؤدي إلى تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي.

التوصية ٦

ينبغي أن ينظر الأمين العام في أن يطلب إلى نائب الأمين العام القيام بدور الميسر بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمساعدة، عند الاقتضاء، في حل المسائل القائمة بينها.

زاي - اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٣٦- يُنظر إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باعتبارها فرصة نادرة لمعالجة تداخل الأدوار والمسؤوليات والعناصر في هيكل منظومة الأمم المتحدة التي لم يعد بوسعها العمل في صوامع مجزأة. والتنمية المستدامة قوامها التكامل والنهج المتعدد الأطراف، وإدماج ركائزها الثلاث أمر جديد ويشكل تحدياً بالنسبة لكل من الأمم المتحدة والحكومات. وستقتضي خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ من الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، العمل في شتى التخصصات وعلى نطاق جميع المؤسسات. وسيكون هناك طلب هائل على التعاون والتعلم من تجارب الآخرين.

(١١٠) انظر تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها E/1998/65، الفقرة ١٧.

١٣٧- وبناء على ذلك، طلب الأمين العام إلى المسؤولين الرئيسيين في الأمم المتحدة أن يقدموا تقريراً خطياً بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن الإجراءات المعينة التي لديهم الاستعداد لاتخاذها دعماً للأخذ بنهج متسق ومتناسق على نطاق المنظومة لجعل منظومة الأمم المتحدة أهلاً للمساهمة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ذات الأثر التحويلي. وجاء ذلك في أعقاب مناقشات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تجعل منظومة الأمم المتحدة "مهيأة لتحقيق الغرض" المتمثل في إنجاز خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥^(١١١).

١٣٨- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أقرّ الأمين العام بأن "من التنمية إلى السلام إلى حقوق الإنسان، يجب أن تكون الأمم المتحدة الآن "مهيأة لتحقيق الغرض" أكثر من أي وقت مضى. وتقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية، دعمها الكامل للجهود الرامية إلى تشكيل البرنامج الجديد وتنفيذه"^(١١٢).

١٣٩- وكما سلفت الإشارة في الفصل الثالث، كانت الجمعية العامة، في جملة أمور، قد أدرجت إشارة محددة في قرارها ٦٦/٢٨٨ إلى الدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين نظمت اللجان الإقليمية وشاركت في عدة مبادرات على الصعيد الإقليمي عملاً بهذا التكليف. ويمكن أن يشمل دور اللجان الإقليمية تحديث إطار المساءلة على الصعيد الإقليمي واستضافة آليات لاستعراض الرصد والتنفيذ من جانب الأقران، وتجميع النتائج الوطنية على الصعيد الإقليمي كمدخلات في الاستعراض العالمي.

١٤٠- ويقترح المفتشان أن يواصل الأمين العام تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، على أن تحدد بوضوح الأدوار المتميزة التي يتوقع أن تضطلع بها كل منها، تمشياً مع ولاياتها المقابلة، من أجل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تحديد مجالات التكامل.

(١١١) الدورة العادية الأولى لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٤، "Post-2015 Development Agenda. United Nations system's Fit for Purpose" [خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. منظومة الأمم المتحدة المهيأة لتحقيق الغرض]، روما، أيار/مايو ٢٠١٤. متاحة من الموقع <https://undg.org/wp-content/uploads/2014/12/Item-1-CEB-2014-1-RETREAT-1-JOINT-CHAPEAU.pdf>

(١١٢) انظر النشرة الصحفية للأمين العام SG/SM/16449-GA/11610-ORG/1591، متاحة من الموقع www.un.org/press/en/2015/sgsm16449.doc.htm

سادساً- العلاقة بين هيئات الإدارة وصنع القرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي

ألف- هيكل الإدارة العالمية

١٤١- تتيح إضافة منظور اللجان الإقليمية المتعلق بالإدارة على الصعيدين العالمي والإقليمي والتفاعل بين كلا المستويين رؤية صورة شاملة للبيئة التي تعمل فيها اللجان الإقليمية. وهي كذلك تسلط الضوء على أن اتساق التوجيه والإشراف المقدمين للجان الإقليمية يمكن وينبغي أن يؤدي دوراً رئيسياً في مساعدتها على الوفاء بولاياتها، بطرق منها تعزيز التنسيق والتعاون المتبادلين.

١٤٢- وقد أنشئت اللجان الإقليمية كهيئات تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقرر ميزانياتها اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وتشمل القرارات التأسيسية للجان الإقليمية واختصاصاتها كلها أحكاماً تؤكد أنها:

- يجب أن تعمل في إطار سياسات الأمم المتحدة، رهنأ بالإشراف العام من المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- تتطلب موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إنشاء هيئات فرعية مناسبة؛
- تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي مقترحات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الإقليمية وتنطوي على آثار هامة على اقتصاد العالم ككل التماساً لنظر المجلس المسبق فيها؛
- تقيم التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى وفقاً للقرارات والتوجيهات الصادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛
- تخضع لاستعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٣- ودعت القرارات التأسيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضاً هذه اللجان إلى أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كل عام تقريراً كاملاً عن أنشطتها وخططها، بما في ذلك أنشطة وخطط الهيئات الفرعية. وهذا أمر لم تعد تمارسه اللجان الإقليمية، بل تقدم بدلاً من ذلك تقارير فردية إلى المجلس (لجنة عامة عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا؛ وموجز الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والحالة الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واستعراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛ والحالة والتوقعات الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

١٤٤- وتتمتع اللجان الإقليمية بقدر كبير من الاستقلال الذاتي للعمل من خلال الهياكل الإقليمية لكل منها. وتنص اختصاصاتها على أنه "يجوز للجنة تعديل أي من القواعد أو الإجراءات أو تعليقه على ألا تحاول بهذه التعديلات أو التعليقات المقترحة أن تطرح جانباً

الاختصاصات التي أرساها المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١١٣). ويستتج هذا من اعتراف الجمعية العامة في ستينات القرن الماضي بضرورة تحقيق اللامركزية في أنشطة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دور اللجان الإقليمية^(١١٤). وفي عام ١٩٧٧، وصفت الجمعية العامة اللجان الإقليمية بأنها "المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للمناطق المعنية" واقتضت منها أن "تمارس قيادة الأفرقة والمسؤولية عن التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي"^(١١٥).

باء- هيكل الإدارة الإقليمية

١٤٥- تخضع كل لجنة من اللجان الإقليمية لإدارة لجنة مؤلفة من بلدانها الأعضاء وهي التي تضع برنامج عملها. وتتلقى اللجان في كثير من الأحيان دعماً من لجان قطاعية أو لجان فنية للخبراء من الدول الأعضاء تقوم بإعداد التقارير لكي تنظر فيها هيئات إدارتها (ترد تفاصيل اللجان القطاعية/التقنية لكل لجنة من اللجان الإقليمية، في الورقة التكميلية لهذا التقرير)^(١١٦):

(أ) **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:** تدار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال عقد اجتماعات سنوية مشتركة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا^(١١٧). ولكون هذا الهيكل المشترك متدني للوزراء الأفارقة يناقشون فيه قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يعمل أيضاً باعتباره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتمارس الإدارة المباشرة بقدر أكبر على الصعيد دون الإقليمي عن طريق المؤتمرات، التي حلت محل لجنة الخبراء الحكومية الدولية؛

(ب) **اللجنة الاقتصادية لأوروبا:** تعمل اللجنة بكامل هيئتها بوصفها الهيئة التشريعية الرئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا وتجتمع مرة كل سنتين. وفيما بين دوراتها، تنوب عنها اللجنة التنفيذية^(١١٨) في جميع الأمور المتصلة بإدارة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك تنفيذ التوجيه العام الذي يضعه أعضاء اللجنة الاقتصادية؛

(١١٣) انظر، على سبيل المثال، اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأوروبا (تنقيح عام ٢٠٠٩)، E/ECE/778/Rev.5.

(١١٤) انظر Blandine Destremau, "ESCWA: Striving for Regional Integration", *Unity and Diversity in Development* Ideas: Perspectives from the UN Regional Commissions [اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: السعي من أجل التكامل الإقليمي"، الوحدة والتنوع في الأفكار الإنمائية: منظورات من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة]، (Bloomington: Indiana University Press, 2004).

(١١٥) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة، المرفق، الفقرتان ١٩ و ٢٠.

(١١٦) الورقة التكميلية ل JIU/REP/2015/3.

(١١٧) انظر قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٤٤ (د-٣٩)، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٧.

(١١٨) اللجنة التنفيذية مماثلة في عضويتها للجنة، ويرأسها ممثل البلد الذي يتأسس اللجنة الإقليمية، وتجتمع عند الضرورة بناء على طلب أغلبية الأعضاء. انظر الاختصاصات والنظام الداخلي للجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا،

.ECE, EXE/EX/3

(ج) **اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** يتألف الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية من اللجنة الوزارية، وهي الهيئة العليا، إلى جانب هيئاتها الفرعية (اللجان، والمؤتمرات، ومجلس) التي تتبعها. وتجتمع اللجنة الوزارية مرة كل سنتين لتحديد أولويات اللجنة الاقتصادية ومناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة^(١٩)؛

(د) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ:** اللجنة بكامل هيئتها هي الجهاز التشريعي الرئيسي للجنة الاقتصادية والاجتماعية. وتجتمع اللجنة سنوياً على المستوى الوزاري لمناقشة واتخاذ قرار بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ وتوصيات هيئاتها الفرعية والأمين التنفيذي؛ والإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج عملها. وتحافظ اللجنة على التعاون الوثيق والتشاور مع الأمانة عن طريق اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين، المؤلفة من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وأعضائها المنتسبين، وتجتمع بصورة منتظمة للتشاور وتبادل الآراء مع الأمين التنفيذي بشأن أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:** اللجنة بكامل هيئتها هي أعلى هيئة للإدارة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتعقد اللجنة دوراتها مرة كل سنتين في جزء على مستوى كبار الموظفين وجزء على المستوى الوزاري^(٢٠). واللجان الفرعية للجنة تساعد في صياغة برنامج عملها في مجالات اختصاص كل منها وتشكل نقاط التفاعل بشأن المسائل البرنامجية بين الأخصائيين من البلدان الأعضاء والأمانة.

جيم- "الانقسام" بين الهياكل والعمليات الإقليمية والعالمية

١٤٦- يتفاوت مستوى ونوع الإدارة على الصعيد الإقليمي، كما ورد أعلاه، تفاوتاً كبيراً من منطقة إلى أخرى. ففي حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، تضطلع البلدان الأعضاء بدور أكثر فعالية وتجتمع بشكل أكثر تواتراً لتقديم التوجيه والإشراف على الأنشطة اليومية للجنة الإقليمية. أما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولجانها الفرعية فتجتمع على نحو أقل تواتراً وتركز بشكل أكبر على أولويات اللجنة الإقليمية. وتبين من الاستعراض أنه في العادة كلما زادت قوة هيكل إدارة اللجان الإقليمية على الصعيد الإقليمي، ضعفت الروابط مع هيكل الإدارة العالمية.

(١٩) اللجنة الوزارية تسع هيئات دائمة تتيح لمدى الدول الأعضاء تعتمد فيه المواقف الإقليمية وتصوغ ولايات اللجنة الإقليمية. انظر www.cepal.org/en/organos-subsidiarios.

(٢٠) انظر قرارات الإسكوا ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ١٩٨٧، و ١٩٦ (د-١٧) الصادر عام ١٩٩٤. انظر

www.escwa.un.org/about/gov.asp

١٤٧- من خلال الردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة، كان تقييم اللجان الإقليمية الخمس جميعها لهيكل الإدارة على الصعيد الإقليمي هو أنه فعال في التمكين من تحقيق أهدافها وولاياتها. أما هيكل الإدارة على الصعيد العالمي، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقيّمته إحدى اللجان على أنه "غير فعال"، وقيّمته أخرى بأنه "ليس فعالاً ولا غير فعال" واعتبرته ثلاث لجان "فعالاً"^(١٢١). وأشارت بعض اللجان الإقليمية إلى أنه يتعين على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بدور أكبر في توفير التوجيه بشأن السياسات التنفيذية، وفي تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٤٨- وفي عدد من المناسبات، أفيد بوجود حالات من عدم الاتساق في مواقف أعضاء اللجنة ومسؤولي الوزارات التنفيذية الذين يمثلون حكوماتهم على الصعيد الإقليمي، وممثلي الحكومات نفسها في مقر الأمم المتحدة^(١٢٢). ويلزم تقوية الروابط والاتساق بين ممثلي الدول الأعضاء الذين يتخذون القرارات على الصعيد الإقليمي بشأن أنشطة اللجان الإقليمية ووفود الدول الأعضاء التي تتخذ القرارات على الصعيد العالمي بشأن الميزانيات البرنامجية والأطر الاستراتيجية والأنشطة العامة للأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٩- واعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا "الانفصام" في قراره ٤٦/١٩٩٨، الذي نص على أنه ينبغي العمل بصورة أكثر فعالية على الربط بين أنشطة اللجان الإقليمية والأنشطة الشاملة للأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي^(١٢٣). وكلف ذلك القرار المجلس بتوفير التوجيه الكامل لأعمال اللجان الإقليمية في الأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة وفقاً لولاية وأولويات كل منها^(١٢٤)، وطلب إليه التشجيع على التبادل المنتظم للمعلومات، حسب الاقتضاء، بين اللجان الإقليمية، ومكتب المجلس. ودعا المجلس إلى "أن يواصل دوره الإشرافي والتنسيقي لضمان أن تكون القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية للجان الإقليمية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة متكاملة ومتراصة"^(١٢٥).

١٥٠- وعلى الرغم من هذا النص، أشار كبار المسؤولين من اللجان الإقليمية إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس له من الناحية العملية كثير من الإشراف على اللجان الإقليمية لأنها، بخلاف الصناديق والبرامج، لا تقدم تقاريرها إلى المجلس بل إلى هيئات إدارتها هي على الصعيد الإقليمي. وتصدر تقارير هيئات إدارتها بالرمز E/... الذي يحافظ على الصلة مع المجلس

(١٢١) التقييم مبني على سؤال ذي عدد محدد من الأجوبة تنحصر في الفئات التالية: "فعال" و"ليس فعالاً ولا غير فعال" و"غير فعال".

(١٢٢) أشير إلى تحدٍّ مماثل في JIU/REP/2013/3 بشأن "عملية اختيار وتعيين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة" بين مسؤولي الوزارات التنفيذية (في الهيئة الإدارية لكل منظمة) وممثلي نفس الحكومات على الصعيد القطري.

(١٢٣) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث، الفقرة ٦.

(١٢٤) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

(١٢٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

الاقتصادي والاجتماعي. وقد تساءل أعضاء بعض اللجان الإقليمية بشأن الولايات التشريعية الصادرة عن المجلس والجمعية العامة، وأعربوا عن تفضيلهم الرجوع بدلاً من ذلك إلى إيلاء الأسبقية لقرارات اللجنة المعنية على الصعيد الإقليمي.

١٥١- ويعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة حواراً مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية بعد الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية^(١٢٦). ويتيح هذا الحوار التفاعلي منتدى لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء واللجان الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الإقليمي والأولويات الإنمائية الناشئة للمناطق المختلفة. وقد شملت الحوارات الأخيرة المنظورات الإقليمية بشأن الشباب والتنمية (تموز/يوليه ٢٠١٢) والمنظورات الإقليمية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (تموز/يوليه ٢٠١٤). وأكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ١/٦٨، أنه ينبغي أن يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي "حواراً سنوياً مع الأمناء العامين للجان الإقليمية"^(١٢٧).

١٥٢- ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٦/١٩٩٨، إلى ضمان "المشاركة والمساهمة النشطة للأمانات التنفيذية للجان أو ممثلها في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية"^(١٢٨). ورحب المجلس أيضاً، "حسبما يكون ذلك ممكناً... بمشاركة رؤساء اللجان الإقليمية في مداولات المجلس ذات الصلة"، وشجع "مشاركة الأمانات التنفيذية، عندما يتيسر ذلك، في مناقشته الرفيعة المستوى"، ودعا إلى تنظيم "جلسات إحاطة إعلامية منتظمة للأمناء التنفيذيين خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية"^(١٢٩).

١٥٣- وهناك أيضاً الحوارات السنوية بين الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية والدول الأعضاء في اللجنة الثانية للجمعية العامة. وهذه تتيح، في جملة أمور، المقارنة والتعلم فيما يتعلق بأوجه الاختلاف والتشابه بين المناطق؛ وتحسين فهم الدول الأعضاء للعمل الذي تؤديه اللجان الإقليمية ولدورها؛ وتقديم المدخلات الموضوعية من المنظور الإقليمي في المناقشات. وكان من بين المواضيع الأخيرة التي تناولتها هذه الحوارات، في عام ٢٠١٣، التعاون الأقاليمي كعنصر تمكين لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي عام ٢٠١٤، وجهات النظر الإقليمية بشأن وسائل التنفيذ لدعم الخطة.

١٥٤- ويرى المفتشان أن التقارير الموضوعية والتحليلية العادية المقدمة من اللجان الإقليمية إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تزيد مستوى الاهتمام الذي توليه المؤسسات العالمية للجان الإقليمية. وهذا أمر لا بد منه من أجل خطة التنمية المقبلة لما بعد

(١٢٦) انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢٣/٢٠٠٤ بشأن التعاون الإقليمي.

(١٢٧) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٨ عن استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المرفق، الفقرة ١٢.

(١٢٨) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث ألف، الفقرة ٦.

(١٢٩) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨، المرفق الثالث جيم، الفقرة ١٤.

عام ٢٠١٥، التي تسعى إلى ربط المساءلة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وعلى الصعيد القطري. ويرى المفتشان أن تنفيذ التوصية التالية سوف يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل اللجان الإقليمية.

التوصية ٧

ينبغي أن تدعو الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الإقليمية إلى أن تقدم، على أساس سنوي، تقارير موضوعية وتحليلية عن أنشطتها لمناقشتها في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة، بهدف تمكين الجمعية والمجلس من الاستفادة الكاملة من عمل اللجان وتزويدها بالتوجيه والإشراف على الصعيد العالمي.

١٥٥- واللجان الإقليمية بحاجة إلى أن تفعل المزيد لتعزيز عملها على الصعيد العالمي وتحسين وضعها في هيكل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ووجد المفتشان من الواضح أن عمل اللجان الإقليمية والقيمة التي تضيفها يحظيان بتقدير الدول الأعضاء ومعظم الشركاء على الصعيد الإقليمي، ولكن ليس دائماً على الصعيد العالمي. إذ اعترف العديد ممن أجريت معهم مقابلات خارج المنطقة أو البلد الذي تعمل فيه اللجنة الإقليمية بأنهم لا يعرفون إلا القليل عما تفعله اللجان، ورأوا أن منتجات اللجان الإقليمية لا تتاح بطريقة ميسورة يسهل التعامل معها. وعلى وجه العموم، اتفقت الدول الأعضاء التي أجريت معها مقابلات في نيويورك على أن منظورات اللجان الإقليمية من شأنها أن تضيف قيمة إلى المناقشات والمداولات على الصعيد العالمي.

١٥٦- وكثير من المنتجات الناتجة من اللجان الإقليمية لها أهميتها بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المعايير القائمة والصكوك القانونية الدولية التي تشكل منافع عامة عالمية. وأشارت عدة لجان إقليمية إلى أنه، كما في حالة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن توجد مساحة مخصصة لإدخال المنظور الإقليمي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأضافت أن اللجان الإقليمية قد تعمل بمثابة المنبر الحكومي الدولي الأول للاستعراضات الإقليمية ويمكن أن توجه المدخلات الإقليمية إلى هذا المنتدى.

١٥٧- وأبرزت اللجان الإقليمية أن الجزء الأكبر من جهودها ينبغي أن ينفق في المناطق وليس في المقر، لتلبية احتياجات بلدانها الأعضاء وأولوياتها. وكما لاحظ أحد الأمناء التنفيذيين، "إذا كانت لنا أهمية ولا يمكن الاستغناء عنا في المناطق، فسينعكس هذا في نيويورك". ومع ذلك، فقد أقرت اللجان الإقليمية بأن من الضروري بذل جهود إضافية لتعزيز تواصلها وإبراز صورتها في مقر الأمم المتحدة. فأفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، بأنها تعقد الآن اجتماعات سنوية مع الممثلين الدائمين للبلدان الأعضاء في نيويورك. وأفيد بأن هذه الاجتماعات، التي تُعقد بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تلقى تقديراً طيباً من جانب البعثات الدائمة في نيويورك.

١٥٨- ويرى المفتشان في هذه الاجتماعات ممارسة جيدة، وبوصيان بأن يقدم الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية إحاطات إعلامية سنوياً لكل من المجموعات الإقليمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بشأن التطورات الرئيسية والقرارات التي تتخذها اللجان الإقليمية واحتياجات المناطق وأولوياتها. وينبغي أن تشكل هذه الاجتماعات جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً للتوعية والاتصالات تضعها اللجان الإقليمية من أجل تعزيز عملها على الصعيد العالمي.

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة

١٥٩- استصوبت جميع اللجان الإقليمية مشاركة اللجان الإقليمية في مجلس الرؤساء التنفيذيين وغيره من منابر التنسيق، مثل لجنة السياسات التابعة للأمين العام، عند الاقتضاء. وفي الوقت الراهن، يحضر منسق اللجان الإقليمية ومدير مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك اجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين، ولكن ليس هناك مجال لأن يعرض المنسق أو يناقش المسائل الإقليمية. ولاحظت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أنها بوصفها من الأعضاء الدائمين في لجنة السياسات، عندما ترى ذلك مناسباً، تلتزم آراء اللجان الإقليمية بشأن المواضيع المطروحة للمناقشة. غير أن اللجان الإقليمية ترى، بالنظر إلى أنها لا تقدم تقارير رسمية إلى الإدارة، فإن الإدارة ليست في وضع يسمح لها بتمثيل آراء اللجان.

١٦٠- واقترحت عدة لجان إقليمية إيجاد وسيلة للتفاعل المنتظم في مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن القضايا الإقليمية يمكن لمنسقيها من خلالها أن ينقل وجهات النظر من المناطق. وبوجه عام، من شأن هذه الوسيلة أن تتيح مجالاً لرؤية التقارب في القضايا وللإثراء المتبادل بين المناطق. وكمثال على ذلك، فإن الحوار الذي استضافته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في آذار/مارس ٢٠١٤ بين اللجان الإقليمية واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرنامج، وهي دعامة السياسات في مجلس الرؤساء التنفيذيين، لنقل المنظورات الإقليمية بشأن عدد من المسائل الموضوعية، لقي تقديراً كبيراً من المشاركين في الاجتماع واعتبروه من الممارسات الجيدة^(١٣٠).

١٦١- وبالإضافة إلى ذلك، وصفت اللجان قيمة المنظور الإقليمي بأنه يتيح الأخذ بنهج مرن يعترف بالظروف المختلفة للمناطق والمناطق دون الإقليمية. وشددت اللجان الإقليمية على وجود نوع من العمل الإقليمي متجدد وأقوى يرسم سمات العالم في فترة ما بعد الأزمة المالية. وأشارت، في تقريرها الصادر عام ٢٠١١ عن البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة، إلى أن "هيكلاً

(١٣٠) انظر United Nations' Regional Commissions Reaffirm Their Commitment to Support Member States through the Post-2015 Development Process [اللجان الإقليمية للأمم المتحدة تعيد تأكيد التزامها بدعم الدول الأعضاء من خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥]، بيان صحفي صادر عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤. متاح من الموقع -www.unescap.org/news/united-nations%E2%80%99-regional-commissions-reaffirm-their-commitment-support-member-states-through

جديداً للتنمية الإقليمية آخذ في التطور السريع ومن الضروري فهمه ودعمه والتشارك معه لتعزيز التنمية المستدامة على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي^(١٣١).

١٦٢- ويرى المفتشان من الأهمية بمكان أن يكون رؤساء كيانات الأمم المتحدة على علم كاف بوجهات النظر والتطورات الإقليمية. وإذا كانت منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بإقامة صلة واضحة بين المستويات العالمي والإقليمي والقطري في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فعليها أن تفسح مجالاً أرحب لعرض وجهات النظر الإقليمية على مجلس الرؤساء التنفيذيين ومنابر التنسيق الأخرى حسب الاقتضاء.

١٦٣- وعليه، يوصي المفتشان بأن يقترح الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إضافة بند منتظم إلى جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمناقشة التطورات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تحليل يدلي به منسق اللجان الإقليمية للنتائج التي تسفر عنها الاجتماعات المشتركة بين الوكالات، والاجتماعات الحكومية الدولية، واجتماعات الخبراء، واجتماعات الجهات المعنية المتعددة. علاوة على ذلك، ينبغي ضمان مشاركة الأمين التنفيذي المعني في المناقشات، على الأقل من خلال التداول عن طريق الفيديو، عندما تكون للجنة الإقليمية ولاية عالمية فريدة من نوعها.

سابعاً - ملاحظات ختامية

١٦٤- بالرغم من أن هذا الاستعراض يركز على التعاون فيما بين اللجان الإقليمية، يؤدّ المفتشان أن يطرحا في الختام بعض ملاحظات ذات طابع أوسع نطاقاً، موجهة إلى مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء. وخلافاً للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفصول السابقة، والمستندة إلى المنهجية والأدوات الرسمية، هذه الملاحظات أميل إلى أن تكون حواطر للمفتشين، استناداً إلى التصورات التي جمعها في سياق إجراء الاستعراض، يقدمها بوصفها "مادة للتفكير"، ومساهمة محتملة في المناقشات الجارية بشأن تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجعلها "مهياً لتحقيق الغرض المنشود".

١٦٥- لقد أنشئت اللجان الإقليمية وتطورت لتصبح ذراعاً هاماً للأمم المتحدة لكفالة الربط بين اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي والاحتياجات الخاصة والمتباينة لمختلف المناطق والمناطق دون الإقليمية. واليوم، بينما تمرّ الأمم المتحدة بتغيير جوهري في ركيزتها الإنمائية، يلزم أن يعاد تعديل الدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية ليتواءم مع المتطلبات الملحة الجديدة لسياق ما بعد عام ٢٠١٥.

١٦٦- وفي هذا السياق، تبرز أسئلة أساسية تتعلق بما إذا كانت اللجان الإقليمية ستجد مكانها اللائق في الإطار الجديد إلى جانب الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبالكيفية التي يتسنى لها ذلك وبما عسى أن يكون عليه هذا المكان. كيف يمكن لها أن تعيد تجهيز نفسها لتعزيز أهميتها وفائدتها بين الدول الأعضاء فيها وفي المجتمع العالمي؟ وعلى نطاق أوسع، ما هو نوع التغييرات المطلوبة، من أجل تكييف آلياتها التشريعية، وهيكلها وإجراءاتها وممارساتها وهيكلها الإشرافية لجعلها "مهياً لتحقيق الغرض المنشود"؟

١٦٧- وبالمثل، هل يمكن إيجاد صلة جديدة بين الاتجاه المتنامي إلى "الإقليمية" وبين "العولمة"؟ وهل يمكن تسخير كلا المفهومين في أوجه تعاضد مثمرة يدعم كل منهما الآخر من شأنها أن تساعد الأمم المتحدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن جعل اللجان الإقليمية تساهم في تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي وضمان الربط مع الولايات والاحتياجات العالمية؟

١٦٨- ويقدم المفتشان عدة مقترحات يمكن أن تثري المزيد من المداولات بشأن هذه المسائل:

(أ) ينبغي أن يتحمل الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات لإرساء مكان اللجان الإقليمية على خريطة تنفيذ خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، ولضمان أوجه التآزر اللازمة مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي أن يضع الأمناء التنفيذيون استراتيجية شاملة للاتصال مع مختلف الجهات المعنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وأن يطبقوا هذه الاستراتيجية. وقد تكون من الأدوات المفيدة في هذا السياق فكرة إنشاء منتدى "إقليمي للأمم المتحدة"، تمثل منصته الإلكترونية المشتركة المشار إليها في التوصية ٣ المرحلة الأولى في ذلك. وينبغي بلورتها على نحو من شأنه ليس فقط تعزيز الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية في إدارة المعارف والدعوة، وإنما أيضاً تعزيز الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. ويمكن للجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أن تسهم في هذه الأداة وأن تستفيد منها على حد سواء؛

(ج) والأمناء التنفيذيون مدعوون، علاوة على ذلك، إلى المساهمة في تحسين التفاعل ما بين آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي أن يساعدوا على إيضاح الأسباب في أن هذا التفاعل لم ينجح بالقدر المتوقع، والسبب في أن ما يسمى "تقسيم العمل" لم يكن بالفعالية على أرض الواقع كما كان متوخى له أصلاً. إضافة إلى ذلك، إذا لم تأت المحاولات الرامية إلى تعزيز التآزر بين العمليات التنفيذية للآلية والأفرقة الإقليمية بالنتائج المرجوة في نهاية المطاف، فقد يكون من المفيد أن تستكشف إمكانيات أخرى، بما في ذلك خيار إدماج الآليتين وإنشاء هيكل مناسب لضمان أداء الكيان الجديد بشكل أفضل؛

(د) ومن الصعوبات الكبيرة التي تكتنف تنسيق التعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية انتشار الهيئات ذات الأهداف والولايات المتداخلة في كثير من الأحيان. وقد نصت الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٥٢ بء، على أن يضطلع نائب الأمين العام بمسؤولية تقديم الدعم للأمين العام في كفالة التساوق ما بين القطاعات وما بين المؤسسات في الأنشطة والبرامج وتقديم الدعم للأمين العام في النهوض بصورة الأمم المتحدة ودورها القيادي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها مركزاً رائداً في مجال السياسات الإنمائية والمساعدة الإنمائية. وازدياد تعقد المهام الموكلة إلى العديد من كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المقبلة وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، قد يكون من الجدير باهتمام خاص خيار تكليف نائب الأمين العام بمسؤولية الإشراف على الأنشطة التي تضطلع بها دعامة التنمية بأكملها؛

(هـ) وينبغي أن يكون واضحاً أن نجاح المبادرات العالمية من قبيل خطة التنمية وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ يتوقف، إلى حد كبير، على نجاح تنفيذها على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الوطني. ولا يمكن ولا ينبغي للدول الأعضاء أن تتخلي عن مسؤوليتها عن توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف الفعال على هذه العمليات. ودون المساس بوضع اللجان الإقليمية وهيئاتها الإدارية على الصعيد الإقليمي، ينبغي أن تحدد خطوط مساءلتها بوضوح وأن تشرف عليها الدول الأعضاء من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

المرفق الأول

الأعضاء والأعضاء المنتسبون في اللجان الإقليمية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

الأعضاء

إثيوبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	الصومال	ليسوتو
إريتريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	غابون	مالي
أنغولا	جنوب أفريقيا	غامبيا	مدغشقر
أوغندا	جنوب السودان	غانا	مصر
بنن	جيبوتي	غينيا	المغرب
بوتسوانا	رواندا	غينيا الاستوائية	ملاوي
بوركينافاسو	زامبيا	غينيا - بيساو	موريتانيا
بوروندي	زيمبابوي	كابو فيردي	موريشيوس
تشاد	سان تومي وبرينسيبي	الكاميرون	موزامبيق
توغو	السنغال	كوت ديفوار	ناميبيا
تونس	سوازيلند	الكونغو	النيجر
الجزائر	السودان	كينيا	نيجيريا
جزر القمر	سيراليون	ليبيريا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	سيشيل	ليبيا	

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

الأعضاء

الاتحاد الروسي	بلجيكا	سلوفاكيا	ليتوانيا
أذربيجان	بلغاريا	سلوفينيا	ليختنشتاين
أرمينيا	البوسنة والهرسك	السويد	مالطة
إسبانيا	بولندا	سويسرا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
إستونيا	بيلاروس	صربيا	موناكو

إسرائيل	تركمانستان	طاجيكستان	النرويج
ألبانيا	تركيا	فرنسا	النمسا
ألمانيا	الجبل الأسود	فنلندا	هنغاريا
أندورا	الجمهورية التشيكية	قبرص	هولندا
أوزبكستان	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	قيرغيزستان	الولايات المتحدة الأمريكية
أوكرانيا	جمهورية مولدوفا	كازاخستان	اليونان
أيرلندا	جورجيا	كرواتيا	
آيسلندا	الدانمرك	كندا	
إيطاليا	رومانيا	لاتفيا	
البرتغال	سان مارينو	لكسمبرغ	

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأعضاء

الأرجنتين	بنما	السلفادور	المكسيك
إسبانيا	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	سورينام	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
إكوادور	بيرو	شيلي	نيكاراغوا
ألمانيا	ترينيداد وتوباغو	غرينادا	هايتي
أنغيغوا وبربودا	جامايكا	غواتيمالا	هندوراس
أوروغواي	جزر البهاما	غيانا	هولندا
إيطاليا	الجمهورية الدومينيكية	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
باراغواي	جمهورية كوريا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	اليابان
البرازيل	دومينيكا	كندا	
بربادوس	سانت فنسنت وجزر غرينادين	كوبا	
البرتغال	سانت كيتس ونيفس	كوستاريكا	
بليز	سانت لوسيا	كولومبيا	

أعضاء منتسبون

أنغويلا	جزر تركس وكايكوس	سانت مارتن	مونتيسيرات
أروبا	جزر فرجن البريطانية	غوادلوب	
برمودا	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	كوراساو	
بورتوريكو	جزر كايمان	مارتينيك	

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الأعضاء

الاتحاد الروسي	تايلند	سنغافورة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
أذربيجان	تركمانيستان	الصين	منغوليا
أرمينيا	تركيا	طاجيكستان	ميانمار
أستراليا	توفالو	فانواتو	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
أفغانستان	تونغا	فرنسا	ناورو
إندونيسيا	تيمور - ليشتي	الفلبين	نيبال
أوزبكستان	جزر سليمان	فيجي	نيوزيلندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جزر مارشال	فيت نام	الهند
بابوا غينيا الجديدة	جمهورية كوريا	قيرغيزستان	هولندا
باكستان	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	كازاخستان	الولايات المتحدة الأمريكية
بالاو	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كمبوديا	اليابان
بروني دار السلام	جورجيا	كيريباس	
بنغلاديش	ساموا	ماليزيا	
بوتان	سري لانكا	ملديف	

أعضاء منتسبون

منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	ساموا الأمريكية	بولينيزيا الفرنسية
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	غوام	جزر كوك
نيوي	كاليدونيا الجديدة	جزر ماريانا الشمالية

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأعضاء

الأردن	دولة فلسطين	الكويت	المملكة العربية السعودية
الإمارات العربية المتحدة	السودان	لبنان	اليمن
البحرين	العراق	ليبيا	
تونس	عمان	مصر	
الجمهورية العربية السورية	قطر	المغرب	

المرفق الثاني

أمثلة مختارة من الولايات/الأدوار التي أسندتها اللجان الفنية وهيئات الخبراء إلى اللجان الإقليمية

(أ) دعت لجنة التنمية الاجتماعية اللجان الإقليمية إلى عقد اجتماعات سياسية رفيعة المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١٣٢)، وتعزيز تبادل الخبرات^(١٣٣)، وإجراء الاستعراضات والتقييمات الإقليمية^(١٣٤) وتنفيذ أولويات مختلف المبادرات والبرامج المتعلقة بالشباب^(١٣٥) والمعوقين والمسنين والأسرة^(١٣٦)؛

(ب) وأصدرت لجنة وضع المرأة توجيهات للجان الإقليمية، منها ما يلي: إعداد قواعد بيانات ومؤشرات لوضع المرأة، وتحليل التغيرات التي تطرأ على وضع المرأة في التقارير الإقليمية السنوية^(١٣٧)؛ وتنظيم مؤتمرات إقليمية بشأن المرأة^(١٣٨)؛ وتعزيز رصد وتنفيذ خطط العمل والبرامج على الصعيدين الإقليمي^(١٣٩) والعالمي. وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، دعت اللجنة اللجان الإقليمية بالإضافة إلى ذلك لمساعدة الحكومات الوطنية في قيامها بالتقييم والإبلاغ عن تنفيذ منهاج عمل بيجين. وفي عام ٢٠١٤، أجرت اللجان الإقليمية الاستعراضات الإقليمية لإعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ سنة على صدورهما^(١٤٠). وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً إعداد تقرير خاص عن حالة المرأة الفلسطينية بدعم من الإسكوا^(١٤١)؛

(ج) وأكدت لجنة التنمية المستدامة (حل محلها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة) على الدور المتزايد للجان الإقليمية^(١٤٢)، وكلفت اللجان الإقليمية بتنظيم اجتماعات بشأن التنفيذ الإقليمي في سنوات الاستعراض لمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ولتعزيز الحوار بشأن العوائق الخاصة بمناطق معينة والقيود والدروس

(١٣٢) انظر A/CONF.166/9.

(١٣٣) انظر E/2004/26 - E/CN.5/2004/8.

(١٣٤) انظر E/2006/26 - E/CN.5/2006/6.

(١٣٥) انظر E/2007/26 - E/CN.5/2007/8.

(١٣٦) انظر E/2013/26 - E/CN.5/2013/15، E/2014/26 - E/CN.5/2014/10.

(١٣٧) انظر A/CONF.116/28/Rev.1.

(١٣٨) انظر E/1992/24 - E/CN.6/1992/13.

(١٣٩) انظر E/1994/27 - E/CN.6/1994/14.

(١٤٠) انظر www.unwomen.org/en/csw/csw59-2015/preparations#Regional.

(١٤١) انظر E/CN.6/2015/L.2، الفقرة ٩.

(١٤٢) انظر A/67/757.

المستفاد^(١٤٣). وطلب الأمين العام من اللجان الإقليمية، في تقريره عام ٢٠١٣ عن الدروس المستفادة من اللجنة^(١٤٤)، تنظيم مناقشات بشأن المسائل الخاصة بكل منطقة؛ واستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات ومعالجة للثغرات والتصدي للتحديات؛ والتواصل مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية؛ وإعداد توصيات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتعزيز تعميم التنمية المستدامة على الصعيد الوطني؛

(د) وأسندت لجنة السكان والتنمية إلى اللجان الإقليمية مهمة تقديم الدعم بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في دراسة الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك تحسين الإحصاءات الخاصة بالهجرات^(١٤٥)؛ وفي تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على المستوى الإقليمي^(١٤٦)؛

(هـ) وشددت اللجنة الإحصائية على الدور الهام الذي تؤديه اللجان الإقليمية في مساعدة الدول الأعضاء على ما يلي: تطبيق نظم الحسابات القومية المنقحة^(١٤٧)؛ ورصد تطوير خدماتها الإحصائية الوطنية وتحديد المجالات التي يلزم فيها التعاون التقني^(١٤٨)؛ والعمل مع الأخرى الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على بناء القدرات الإحصائية الوطنية^(١٤٩)؛ ووضع برامج وطنية بشأن الإحصاءات الجنسانية^(١٥٠)؛

(و) وطلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى اللجان الإقليمية أن تستكشف إمكانية تطوير آليات إقليمية لرصد الإيذاء وإتاحة سبل التظلم و/أو الإنصاف للضحايا^(١٥١)؛

(ز) وأسندت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى اللجان الإقليمية الدور الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتقدم تقارير سنوية عن تنفيذها^(١٥٢)؛

(١٤٣) انظر E/CN.17/2003/6 - E/2003/29، وقرار الجمعية العامة د-١٩/٢ (٢٠٠٧).

(١٤٤) A/67/757.

(١٤٥) انظر E/CN.9/1997/11 - E/1997/25.

(١٤٦) انظر قرار الجمعية العامة ٤٩/١٢٨.

(١٤٧) انظر E/CN.3/1993/27 - E/1993/26.

(١٤٨) انظر E/CN.3/1994/18 - E/1994/29.

(١٤٩) انظر CN.3/2010/34.

(١٥٠) انظر E/CN.3/2011/37 - E/2011/24.

(١٥١) انظر E/CN.15/1998/11 - E/1998/30.

(١٥٢) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٧.

(ح) وشجع المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية اللجان الإقليمية على إجراء دراسات إقليمية بشأن حقوق الشعوب الأصلية في إطار التحضير للاجتماعات العامة الرفيعة المستوى^(١٥٣)؛ والتنسيق مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بشأن الأعمال ذات الصلة بالشعوب الأصلية وعمليات التعداد^(١٥٤).

(١٥٣) انظر E/C.19/2014/11, E/2014/43.

(١٥٤) انظر E/C.19/2005/9 - E/2005/43.

المرفق الثالث

عدد الموظفين المخصصين للتعاون في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (حسبما أبلغ عنه من خلال استبيان وحدة التفتيش المشتركة)

١- يقدم هذا المرفق الأدلة التي جمعت بشأن مقدار الموارد من الموظفين خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ المخصصة للتعاون فيما بين اللجان الإقليمية، ومع مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ولم تتسم البيانات التي أفادت بها اللجان الإقليمية بالاتساق؛ فبعض اللجان كانت أكثر تفصيلاً في ردودها من غيرها. ولذلك فإن هذه البيانات لم تستخدم في المتن الرئيسي للتقرير.

٢- وسعى المفتشان لاختبار الفرضية القائلة بأن التعاون لا يتطلب بالضرورة موارد مخصصة لكي يكون فعالاً، وأنه ينبغي أن يمثل جزءاً من العمل اليومي للجان. فالمشاريع والمنشورات والأنشطة، وما إلى ذلك، تحتاج إلى موارد، أما تبادل المعلومات والتشاور، على سبيل المثال، فينبغي أن يحدث باعتباره جزءاً من العمل اليومي.

٣- ويقدم الجدول أدناه تقديراً من اللجان الإقليمية للموارد من الموظفين المخصصة للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، ومع مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حسبما أبلغ عنه من خلال الردود على الاستبيان^(١٥٥) والتعليقات الخارجية المقدمة لمشروع هذا التقرير.

عدد الموظفين المخصصين للتعاون في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

م-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	خ	المجموع
مجموع عدد الموظفين المخصصين للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣						اللجنة الإقليمية
-	٠,١٥	٠,٣٤	٠,١٤	-	١,١٥	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٠,٠٤	٠,٣	٠,٤١	١,٦١	١,١	٠,٥٦	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
-	٢,٢	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٤,٤	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
						٨,٨

(١٥٥) طلب استبيان وحدة التفتيش المشتركة إلى اللجان الإقليمية تقدير الموارد من الموظفين المخصصة لمبادرات التعاون المضطلع بها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مع اللجان الإقليمية الأخرى، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

الجنة الإقليمية	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	خ	المجموع
مجموع عدد الموظفين المخصصين للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣							
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٠,١	٠,٣	٠,٨	٠,٢٥	٠,١	١	٢,٥٥
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٠,١٣	٠,٨٣	١,١٣	٠,٥	٠,١٣	١	٣,٧٢
المجموع	٠,٢٧	٣,٧٨	٣,٢٨	٣,٣	٢,١٣	٨,١١	٢٠,٨٧
مجموع عدد الموظفين المخصصين للتعاون مع مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣							
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٠,٠٥	٠,٢	٠,١	٠,٠٥	-	٠,٢	٠,٦
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	-	-	٠,١	٠,١٥	-	صفر	٠,٢٥
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-	٠,٢	-	-	٠,٢	صفر	٠,٤
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٠,٠٢	٠,١	٠,٢	٠,١	-	٠,٢	٠,٦٢
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٠,١٧	٠,٠٦	٠,١٧	-	-	-	٠,٤
المجموع	٠,٢٤	٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٢,٢٧
مجموع عدد الموظفين المخصصين للتعاون مع كيانات الأمم الأخرى في كل مستوى من المستويات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣							
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٠,٩	٠,٢	٣,٨	٢,٨٥	-	٢,٥	١٠,٢٥
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٠,١١	٠,٠٦	٠,٨	١,١٨	١,٣٧	٠,٢٤	٣,٧٦
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-	٠,٢	٠,١	١,٤	٠,٣	١,٧٥	٣,٧٥
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٠,٣	٠,٨	٢,٣	٠,٧	٠,٢٥	٢,٦	٦,٩٥
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٠,٣٥	٢,٣٨	٢,٦١	٠,٨	٢,٥٢	٢,٢٥	١٠,٩١
المجموع	١,٦٦	٣,٦٤	٩,٦١	٦,٩٣	٤,٤٤	٩,٣٤	٣٥,٦٢

المصادر: الردود على استبيان وحدة التفتيش المشتركة والتعليقات الخارجية المقدمة لنسخة مشروع هذا التقرير.

٤- وبلغ مجموع عدد الموظفين المخصصين للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى نحو ٤٠ في المائة من مجموع عدد الموظفين. ويبين الجدول أن حداً أدنى من الموارد المكرسة كان ضرورياً للتمكين من التعاون فيما بين اللجان الإقليمية. وفي المتوسط، كان لدى اللجان الإقليمية ٤,١٧ معادل دوام

كامل من الموظفين المكرسين للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. وأشركت جميع اللجان الإقليمية أيضاً كبار الموظفين في التعاون، حيث اضطلع موظفون من الرتبة مد - ١ أو ف - ٥ بمسؤوليات في هذا المجال.

٥- ومع ذلك، لم تكن هناك علاقة قوية بين عدد الموظفين المخصصين للتعاون وعدد مبادرات التنسيق المضطلع بها. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي شاركت في أكبر عدد من المبادرات المشتركة (٧٧) بعد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (٨٦)، حققت ذلك بأقل من متوسط مستوى الموارد المخصصة. وفي حين شاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أدنى عدد من المبادرات المشتركة (٣٤ لكل منهما)، خصصت أولاهما ٣,٧٢ معادل دوام كامل من الموظفين للتعاون بينما كان لدى الثانية ٨,٨ معادل دوام كامل من الموظفين. ويشير هذا إلى أن عدد الموظفين المكرسين للتعاون ليس دافعاً قوياً لعدد المبادرات المشتركة.

٦- ومثل عدد الموظفين الذين أفيد بتخصيصهم للتعاون مع مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك نسبة حوالي ٣ في المائة من مجموع عدد الموظفين المخصصين للتعاون خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويبين الجدول أن أقل من نصف معادل موظف بدوام كامل كان مخصصاً لهذا التعاون في المتوسط.

٧- وقد خصص أكبر عدد من الموظفين خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، حسبما أبلغ عنه من خلال الردود على الاستبيان. وفي المتوسط، خصصت اللجان الإقليمية ٧,١ معادل دوام كامل من الموظفين المكرسين للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. وهذا يمثل قرابة ٦٠ في المائة من مجموع وقت الموظفين الذي أنفق في التعاون، وهي أكبر من نسبة الموظفين المخصصين للتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. ويتفق ذلك مع ارتفاع نسبة مبادرات التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى عنها مع اللجان الإقليمية الأخرى والمكتب.

٨- ولا يوجد ارتباط بين عدد الموارد المخصصة للتعاون وحجم المبادرات المشتركة. فاللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللتان أفادتتا بأكبر عدد من مبادرات التعاون مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أبلغتا عن تخصيص موارد أقل بكثير لهذا التعاون من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ورغم أن هذا الاستعراض لا يقيّم نوعية فرادى مبادرات التعاون وقيمتها المضافة، فإن البيانات تشير بقوة إلى إمكانية التعاون دون أن تخصص له مستويات مرتفعة من الموارد.

توصيات بشأن تحسين أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/أفرقة المديرين الإقليميين

التوصية

- ينبغي للجان الإقليمية أن تتبادل الخبرات والممارسات الجيدة عبر آليات التنسيق الإقليمية من أجل وضع "نموذج" أكثر اتساقاً (يتواءم مع السياق الخاص لكل منطقة). وينبغي لهذا النموذج:
- أن يستند إلى دور واضح ومحدد لآليات التنسيق الإقليمية؛
 - أن يركز على جدول الأعمال الإقليمي/دون الإقليمي والتناسق المواضيعي/بين السياسات على نحو يكفل التآزر والتكامل (مقابل الازدواجية والتداخل) مع أفرقة المديرين الإقليمية ذات التركيز على الناحيتين القطرية والتنفيذية؛
 - أن يقوم على أساس من قابلية الآلية وأعضائها للمساءلة عن النتائج القابلة للقياس وخطط العمل المحددة زمنياً.
- وينبغي أن يدرج في جدول أعمال الاجتماعات السنوية لرؤساء تخطيط البرامج في اللجان الإقليمية بند دائم بشأن آليات تبادل المعلومات عن التطورات المتعلقة بالآلية وخبرة اللجان الإقليمية في القيام بدورها المتعلق بالتنسيق الاستراتيجي.
- ولضمان النجاح المستدام، ينبغي أن تركز آليات التنسيق الإقليمية على مجموعة محدودة من الوظائف الرئيسية والنواتج المتوخاة تحقق، في جملة أمور، الاستفادة من الميزة النسبية للجان من حيث سلطتها في عقد الاجتماعات وخبرتها في مجال السياسات وقدراتها التحليلية، على النحو التالي:
- تعزيز أوجه التآزر اللازم في عمل الأمم المتحدة المعيارية والتحليلي والتنفيذي على الصعيد الإقليمي لكفالة الاتساق في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية؛
 - الربط بين الاتجاهات/المسائل العالمية الناشئة، والشواغل الإقليمية/دون الإقليمية، والتقييمات القطرية المشتركة/أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز على المقترحات بشأن الاستجابات العملية على الصعيد الإقليمي؛
 - إنجاز عدد محدود من المبادرات المواضيعية الإقليمية/دون الإقليمية، بما في ذلك المبادرات الرامية لمعالجة القضايا العابرة للحدود، التي تتطلب بذل جهد منسق من جانب وكالات متعددة، وربما يكون ذلك من خلال "مجموعات"/أفرقة عاملة مواضيعية قائمة على النتائج؛
 - تقديم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال شبكة "ارتكاز" لخبرات منظومة الأمم المتحدة في مجالات التحليل والسياسات والاستشارة في المنطقة المعنية؛
 - تقديم تقارير متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والمنتجات المشتركة الأخرى.

وينبغي للجان الإقليمية، بصفتها الداعية لعقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية، أن تسعى إلى ترسيخ وضع الآلية في هيكل الأمم المتحدة الذي يضم مجلس الرؤساء التنفيذيين وأركانه الثلاثة، وربط الآلية باللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج على نحو مماثل لكيفية ارتباط فريق المديرين الإقليميين بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولكن مع قدر أكبر من المرونة لإتاحة التفاعل الانتقائي على أساس "حسب الحاجة/بناء على الطلب"

وينبغي أن تساعد اللجان الإقليمية وغيرها من أعضاء آلية التنسيق الإقليمية على نشر المعرفة بالمساهمة المحتملة للآلية، ولا سيما في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وجهاز مجلس الرؤساء التنفيذيين

وينبغي أن تطلق اللجان الإقليمية حداً أدنى من القدرة المكرسة المطلوبة لدعم آليات التنسيق الإقليمية، والاستفادة من التكنولوجيا إلى أقصى حد ممكن من خلال المواقع الشبكية الوظيفية، وشبكات إدارة المعارف الإقليمية، وما إلى ذلك. وينبغي استكشاف مساهمات الوكالات الأعضاء النقدية أو العينية، وخاصة لدعم المبادرات التعاونية/النواتج المستهدفة

- وينبغي ضمان وضوح "تقسيم العمل" مع أفرقة المديرين الإقليمية. ويمكن بشكل عام تلخيص تقسيم العمل الموصى به فيما يلي:
 - فيما يتعلق بالجغرافيا - تركز الأفرقة على آليات التنسيق القطرية والإقليمية بشأن جدول الأعمال الإقليمي/دون الإقليمي، بما في ذلك ربطه بالعمل الإنمائي على الصعيد القطري وإدماجه فيه؛
 - فيما يتعلق بالوظيفة - تركز الأفرقة على العمليات والآليات المعنية بالسياسات والأعمال المعيارية والتحليلية؛
 - فيما يتعلق بمصفوفة البلدان - المواضيع - تركز الأفرقة على البلدان والآليات على المواضيع؛
- وسوف توجد بالضرورة بعض مناطق "رمادية".

ولضمان الحصول على أعلى قيمة مضافة مجمعة (والتعامل مع أي مناطق رمادية) بصفة مستمرة، ينبغي أن تسعى آليات التنسيق الإقليمية إلى تنسيق خطط عملها مع خطط عمل أفرقة المديرين الإقليمية؛ ومما يمكن أن يوفر "آلية" هذا الربط التعاقب المباشر للاجتماعات السنوية للأفرقة والآلية، الذي سبقت إليه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب المشاركة الشاملة في الاجتماعات الأخرى، وكذلك الحضور المنتظم للجان الإقليمية (التي تمثل أيضاً الآلية) في اجتماعات الأفرقة

وينبغي للجان الإقليمية أن تبني علاقة فعالة ووثيقة ومتبادلة وأن تحافظ عليها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء الأدوار القيادية لكل منهما في آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين؛ كما ينبغي لها أن تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الأذرع الإقليمية للوكالات الأخرى. وينبغي للجان الإقليمية أن تتشاور مع البرنامج الإنمائي لدى التحضير للاجتماع السنوي للآليات^(١٥٦).

(١٥٦) المصدر: الأمم المتحدة الاتساق على الصعيد الإقليمي: أوجه التآزر والتكامل بين آلية التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليمية، تموز/يوليه ٢٠٠٨.

المرفق الخامس

استعراض عام للإجراءات التي يتعين أن تتخذها المؤسسات المشاركة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2015/3)

التأثير المقصود	مجلس الرؤساء التنفيذيين الأمم المتحدة*	برنامج فيدروس نقض الممانعة البشرية/الإباز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الأفروا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	برنامج الأغذية العالمي	منظمة الأغذية والزراعة	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة العمل الدولية	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	اليونسكو	اليونيدكو	منظمة السياحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	منظمة الملكية الفكرية	منظمة الأرصاد الجوية
التأثير	للتعلم	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير	للتأثير
التوصية ١	ت، و	س																									
التوصية ٢	و	س																									
التوصية ٣	ب، ت	س																									
التوصية ٤	أ، ح	س																									
التوصية ٥	ح	ق																									
التوصية ٦	ت	ق																									
التوصية ٧	أ	ق																									

مفتاح الرموز: ق: توصية للجهات التشريعية باتخاذ قرار. ج: توصية للرئيس التنفيذي باتخاذ إجراء. س: آخرون: التوصية للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية باتخاذ إجراء.

□: التوصية لا تتطلب إجراء من هذه المنظمة.

أ: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ ب: نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ ت: تعزيز التنسيق والتعاون؛ د: تعزيز التماسك والمواءمة؛ هـ: تعزيز الضوابط والامتثال؛ و: تعزيز الفعالية؛ ز: وفورات مالية كبيرة؛ ح: تعزيز الكفاءة؛ ط: غير ذلك.

* التوصيات موجهة إلى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام للأمم المتحدة والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء.